الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة **41**

الأربعاء، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05

البند 33 **من جدول الأعمال**

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/77/35)

مذكرة من الأمين العام (A/77/295)

مشاريع القرارات (A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26)

الرئيس: أصحاب السعادة، السيدات والسادة. في عام 1947، قبلت الجمعية العامة مسؤولية إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. وباعتماد القرار 181 (د-2)، تم التوصل لاتفاق لإنشاء دولتين تعيشان بأمن وسلام جنباً إلى جنب. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، لم نتوصل للحل الدائم والشامل. ولا تزال هذه المسألة عالقة على جدول أعمال الجمعية العامة، وفي أذهان الفلسطينيين الذين ينتظرون تحقيق حلمهم في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

(تكلم بالإنكليزية)

ومع كل يوم يمر، يزداد مصيرهم غموضاً. في عام 1950، عندما بدأت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عملياتها، كانت تستجيب لاحتياجات 750.000 شخص. ويوجد اليوم قرابة 6 ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين تحت ولايتها. وإنني أثني أشد الثناء على وكالة الأونروا لتقديمها مساعدة حيوية الأهمية على مدى السنوات الـ 72 الماضية للفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إليها. ورغم ذلك فإن نجاح الأونروا هو أيضاً تذكير بأننا نحن المجتمع الدولي قد قصرنا في إيجاد حل أكثر استدامة، وأن عملنا في المساعدة في حل الصراع وتلبية التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء لم يكتمل.

(تكلم بالروسية)

وخلال الأسبوع الرفيع المستوى، تابعتُ عن كثب الإشارات الإيجابية التي بعث بها قادة البلدان المشاركة. والبيانات التي أدلوا بها، والتي أكدت أن المفاوضات على أساس مبدأ الدولتين هي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0601، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أفضل طريقة لضمان أمن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء ولضمان ازدهار المنطقة بأسرها، كانت بيانات مشجعة.

(تكلم بالإنكليزية)

والسبيل المعقول الوحيد للمضي قدماً هو من خلال الحوار المباشر، والمحادثات بحسن نية، واحترام قرارات الأمم المتحدة، والبناء على الاتفاقات السابقة.

(تكلم بالفرنسية)

لقد وضع هذا الصراع عبئاً هائلاً على كلا الطرفين طوال قرن من الزمان. وعلى مدى أربعة أجيال، تسبب في معاناة هائلة للعرب واليهود والفلسطينيين والإسرائيليين.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد فقد عدد لا يحصى من الأبرياء من كلا الجانبين أرواحهم بالرصاص والمتفجرات والقنابل والقذائف. ونحن نعلم من واقع التجربة أنه لا شيء يحرك العنف أكثر من اليأس. وعلينا أن نكسر حلقة الكراهية والعنف المفرغة، لأن كل ما يفعله مبدأ العين بالعين، كما قال المهاتما غاندي، هو جعل العالم كله أعمى. دعونا نعطي الشباب سبباً للأمل. يجب علينا ببساطة أن نساعد في تحويل الديناميات من الخلاف إلى المشاركة.

(تكلم بالعربية)

ونحث الدول الأعضاء على خلق ظروف موائمة من شأنها إعادة مسار حل الدولتين. كما أود مناشدة جميع الأطراف للعمل والسعي نحو الوصول إلى حلول تفاوضية تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان.

(تكلم بالإنكليزية)

وليس السلام في المنطقة وحده على المحك، بل الثقة العالمية أيضاً بأن الأمم المتحدة لديها ما يلزم لمواجهة هذا التحدي. الآن، وفي غياب أفق سياسي حقيقي، يمكننا جميعاً أن نتفق على أن عمل الأونروا ضروري. ومع ذلك، لا تزال تلك الوكالة، التي تجدد الدول الأعضاء ولايتها عاماً بعد عام، تواجه فجوة تمويلية ضخمة.

(تكلم بالروسية)

وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية العمل لكفالة تحقيق تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم وضمان أمن إسرائيل، حتى تصبح مساعدة الأونروا غير لازمة.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن الملهم أن نعرف أن الشرق الأوسط لديه موارد بشرية واقتصادية هائلة وأن هناك سوابق تاريخية وحالية للتعاون. وكما قال نيلسون مانديلا، إذا كنت تريد صنع السلام مع عدوك، فعليك العمل مع عدوك، وحينها سيصبح شريكك. والاتفاق الأخير بشأن الحدود البحرية الدائمة بين إسرائيل ولبنان إنجاز رمزي يثبت أن المفاوضات بحسن نية هي أحد سبل النجاح. ودائما ما يبدو الأمر مستحيلاً إلى أن يتحقق، كما يقول المثل القديم. دعونا نتجاوز انعدام الثقة التلقائي. ولنسأل أنفسنا الأسئلة الصعبة، ولنركز على الصالح العام، ولنحل هذا الصراع أخيراً.

أعطي الكلمة الآن للسيد شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ليعرض مشاريع القرارات A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26 وتقرير اللجنة (A/77/35).

السيد نيانغ (السنغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أشكركم بحرارة، سيدي الرئيس، على مشاركتكم أمس في الجلسة الاستثنائية التي عقدتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.409). ونشكركم، سيدي، على بيانيك القويين جدا أمس واليوم. ونشكر الممثلين جميعاً على مشاركتهم النشطة. ولقد تلقينا رسائل تضامن من العديد من رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، كما تلقينا واستمعنا إلى رسائل من الأمين العام

ورئيس مجلس الأمن، من بين مسؤولين آخرين، ونحن نقدر ذلك بالغ التقدير. إن تضامن الجميع يعني الكثير للشعب الفلسطيني، وقد سمعنا بالأمس نداء حماسياً من إحدى المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان. يمثل الاحتفال بيوم التضامن، الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة، فرصة لتجديد التزامنا بحماية حقوق الشعب الفلسطيني وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين.

لقد واصلت اللجنة حشد الدعم لهذه الحقوق وللحل القائم على وجود دولتين، حيث يمكن لإسرائيل ودولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، أن تعيشا في أمن وسلام. لقد طرقنا العديد من الأبواب من خلال جهود التوعية التي تبذلها اللجنة. وقد تواصلنا مع الدول الأعضاء، سواء في عواصمها أو من خلال بعثاتها الدائمة في نيويورك، بغية تعزيز جهودنا في مجال التوعية وإحراز النتائج. كما تواصلنا مع مجلس الأمن والأمين العام ورئيس الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني. وجمعت فعالياتنا العامة خبراء إسرائيليين وفلسطينيين ودوليين، تناولوا مواضيع القدس والخليل ووضع المرأة الفلسطينية والتهجير القسري والمساءلة ومسألة الفصل العنصري. وقمنا بحملات من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان ومن أجل وكالة الأونروا. وفي الوقت نفسه، عززنا التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعززنا بناء القدرات من أجل مؤسسات فلسطينية أقوى. وفي جميع أنشطتنا، كان الدعم الذي قدمته شعبة حقوق الفلسطينيين أساسياً طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

وبصفتي رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أقدم تقريرها السنوي (A/77/35)، الذي يلخص إنجازاتنا ويستعرض الاتجاهات المقلقة على أرض الواقع. ويغطي التقرير التطورات المتعلقة بقضية فلسطين بالإضافة إلى تفاصيل عمل اللجنة في الفترة بين 1 أيلول/سبتمبر 2021 و 31 آب/أغسطس 2022.

ويتألف التقرير من سبعة فصول. يتضمن الفصلان الأول والثاني مقدمة التقرير واستعراضاً عاماً موجزاً عن التطورات السياسية الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشكلت التطورات المشار إليها سياقاً لبرنامج عمل اللجنة المتطور وأنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويوجز الفصلان الثالث والرابع الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة ويتضمنان معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة خلال هذه السنة. ويعرض الفصل الخامس عمل اللجنة، فضلاً عن الأنشطة التي اضطلعت شعبة حقوق الفلسطينيين بها نيابة عن اللجنة حول أربعة جوانب رئيسية من ولايتها، وهي أولاً: حشد السلك الدبلوماسي؛ ثانياً، رفع مستوى الوعي؛ ثالثاً، التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة؛ ورابعاً، بناء القدرات. ويقدم الفصل السادس تقارير عن أنشطة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين. ويتضمن الفصل السابع، وهو الفصل الأخير من التقرير، استنتاجات اللجنة وتوصياتها إلى الجمعية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك ما يلي مما أود تسليط الضوء عليه تحديدا.

يساور اللجنة قلق بالغ إزاء استخدام القوات الإسرائيلية للقوة الفتاكة المفرطة ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وتأسف اللجنة لانعدام المساءلة عن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك أثناء تصعيد الأعمال العدائية في غزة. وتكرر اللجنة التأكيد على أن القانون الدولي الإنساني يحظر إطلاق الصواريخ عشوائياً على المراكز السكانية الإسرائيلية، وأن ذلك يجب أن يتوقف فوراً. وتشعر اللجنة بالانزعاج أيضاً إزاء استخدام المستوطنين الإسرائيليين للقوة ضد الفلسطينيين. وتدعو اللجنة القادة إلى رفض العنف، ورفع أصواتهم ضد من يسعون إلى تأجيج الوضع، والامتناع عن الأعمال المؤججة للتوترات. وتدعو اللجنة حكومة إسرائيل إلى إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ومحايدة في جميع الحوادث، بما في ذلك مقتل الصحفية الفلسطينية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية واحترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.

وتحض اللجنة الأمين العام على مواصلة حشد مساعيه الحميدة وتطلب إليه تقديم تقاريره عن قرار مجلس الأمن 2334 (2016) في

شكل كتابي. وتدعو المجلس إلى دراسة سبل ضمان تنفيذ قراراته، بما في ذلك من خلال الجزاءات. وتشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية والأنشطة الاستيطانية، وتؤكد من جديد أن هذا الضم غير قانوني. وتدعو اللجنة إلى إنشاء آلية حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين وتصر على رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة وفقاً لقرار مجلس الأمن 1860 (2009). وتحض الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مواصلة التركيز على قضية فلسطين على الرغم من الأزمات العالمية الأخرى.

وتهيب اللجنة بالمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز، أن تضطلع بدور أنشط من الناحية السياسية في وقف الضم والتوسط لإنهاء النزاع. وتدين قيام إسرائيل بإدراج ست منظمات فلسطينية غير حكومية كمنظمات إرهابية. كما تدعو الدول المعنية إلى إعادة النظر في قراراتها بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وسحب سفاراتها من المدينة. وينبغي ألا تمكن الدول والشركات والكيانات الخاصة من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في الميدان، مثل بناء المستوطنات. وينبغي للدول التمييز بين أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2334 (2016). وتدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى دعم الأونروا مالياً والتصويت لصالح الوكالة في الجمعية العامة. وتدعو إلى دعم المؤسسات الفلسطينية والاستقرار المالي للحكومة الفلسطينية. وينبغي ربط الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الأوضاع في الميدان بإطار سياسي موثوق.

وأود الآن عرض مشاريع القرارات الأربعة التي عممت في إطار هذا البند من جدول الأعمال، والتي أعدت بالتشاور مع المجموعات الإقليمية ووافقت عليها اللجنة بالإجماع. وهي تتعلق بالمبادئ الأساسية للتسوية السلمية لقضية فلسطين، وولايات اللجنة وأعمالها، وشعبة حقوق الفلسطينيين، والبرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بضعة عناصر من مشاريع القرارات. سيلاحظ الأعضاء إغفال أطر زمنية محددة تتعلق باللجنة والشعبة والبرنامج الإعلامي الخاص، مما يعني أن مشاريع القرارات المتعلقة بذلك لن تقدم إلا حسب الحاجة في المستقبل، إذا كان هناك ضرورة لتجسيد تغيير في ولاياتها.

يطلب مشروع القرار A/77/L.23 إلى اللجنة حشد التضامن والدعم الدوليين للشعب الفلسطيني واستعادة الأفق السياسي والنهوض بسلام عادل ودائم وشامل، ولا سيما خلال هذه المرحلة الحرجة من القلقلة السياسية وزيادة تقلص الحيز المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمصاعب الإنسانية والأزمة المالية. ويدعو جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة في أداء مهامها.

ويجدد مشروع القرار A/77/L.24 ولاية شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة فيما تقوم به من عمل لدعم ولاية اللجنة. ويطلب كذلك إلى الشعبة تكريس أنشطتها في عام 2023 لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنكبة، بما في ذلك عن طريق تنظيم مناسبة رفيعة المستوى في قاعة الجمعية العامة في 15 أيار/مايو 2023.

ويجدد مشروع القرار A/77/L.25 ولاية البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين لدعم الوعي الإعلامي مساهمةً في إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويدين مقتل الصحفية الفلسطينية الشهيرة شيرين أبو عاقلة، ويدعو إلى المساءلة ويرحب بقرار تسمية برنامج الأمم المتحدة لتدريب الصحفيين الفلسطينيين تكريماً لها.

ويؤكد مشروع القرار A/77/L.26 من جديد ويستكمل مواقف المجتمع الدولي التوافقية ويكرر تأكيد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وتأمل اللجنة أن تحظى تلك الأحكام، وغيرها مما ورد في النصوص، بالتأييد القوي المعتاد من الجمعية العامة، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشاريع القرارات: A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل 75 عاماً، اتخذت جمعية عامة مختلفة جداً القرار رقم 181 (د-2)، الذي قسم فلسطين من دون استشارة شعب فلسطين ومن دون أي دراسة أو فهم كامل لعواقب ذلك القرار على الأجيال المتعاقبة من الفلسطينيين. وفي غضون أشهر، أجبر ثلثا شعبنا على مغادرة ديارهم. وواجهت أمة بأكملها التجريد والتشريد – والحرمان من حقوقها. كان هذا هو الحال حينئذ، ولا يزال كذلك حتى اليوم. كانت الخطة، ولا تزال من جوانب كثيرة، تهجير شعبنا واستبداله على أرض أجدادنا، وبعبارة أخرى، الحد الأقصى للجغرافيا الفلسطينية مع الحد الأدنى من الديموغرافيا الفلسطينية. لقد واجه شعبنا ما أصبح أطول أزمة لاجئين وأزمة حماية وأزمة عدالة في تاريخ الأمم المتحدة.

النكبة هي تدمير مجتمعات فلسطينية بأكملها ومئات البلدات والقرى. إنها محاولة لاقتلاع أمة. وقع هذا الظلم التاريخي قبل 75 عاماً، وما يزال يقع كل يوم منذ ذلك الحين. ولكن في الوقت الذي اقتلع فيه لاجئو فلسطين من فلسطين، لم تكن هناك قوة على وجه الأرض يمكنها اقتلاع فلسطين من وجدانهم.

ففي خيامهم، صمم اللاجئون وبنوا واحدة من أكثر حركات التحرير أهمية على وجه الأرض. الفلسطينيون على أراضي فلسطين التاريخية، أولئك الذين يقاسون من التمييز المنهجي والاحتلال العسكري، رسخوا جذورهم أعمق في الأرض، مصممين على رؤية عكس اتجاه النكبة في يوم من الأيام – لا تكرارها.

احتلت إسرائيل الأرض، كل الأرض، وبسطت سيطرتها ومستعمراتها. ولكن الشعب الفلسطيني ظل صامداً. كانت إسرائيل تسعى إلى الاستسلام، لكنها اصطدمت بالصمود.

أقف في هذه القاعة بعد 75 عاماً من السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى اقتلاع شعبنا لأعلن أن هناك 7 ملايين فلسطيني يعيشون على أراضي فلسطين التاريخية و 7 ملايين لاجئ فلسطيني وأفراد من الشتات تعيش فلسطين في وجدانهم. فهؤلاء 14 مليون فلسطيني لن يختفوا ولن ييأسوا ولن يستسلموا.

واليوم، باعتماد قرار يقرر إحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنكبة في قاعة الجمعية العامة هذه، ستعترف الجمعية العامة أخيراً بالظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني. فشعبنا يستحق الاعتراف بمحنته، وتحقيق العدالة لضحاياه، وتعويض خسائرهم، وإعمال حقوقهم.

لقد كان عام 2022 أكثر الأعوام دموية لفلسطينيي الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية. فهو العام الذي شهد زيادة غير مسبوقة في الاعتداءات على حرمة الحرم الشريف. إنه عام عمليات الهدم والإخلاء المكثفة في القدس ومسافر يطا. إنه عام الحصار والعدوان المستمر على أهلنا في غزة.

وإذ أقف مخاطباً الجمعية العامة في هذه القاعة، اضطر أب إلى حمل جثتي ابنيه اللذين قتلا في نفس اليوم في بيت ريما، وحرمت أم من أمنيتها في احتضان جثمان ابنها للمرة الأخيرة، بينما تواصل إسرائيل احتجاز مئات الجثث الفلسطينية رهينة. وإذ أقف مخاطباً الجمعية اليوم، يعيش أطفال وآباؤهم في خوف من القصف الإسرائيلي التالي، والتوغل الإسرائيلي القادم، والاعتقال التعسفي التالي، والهدم التالي لمدرستهم أو لمنازلهم.

ليس هناك مكان آمن في فلسطين – أبداً. ولا أحد آمن في فلسطين – لا أحد أبداً. إن الحق في الأمن هو حق مالك البيت الشرعي، ليس حق اللص الذي يقتحمه. إن الحق في الأمن هو حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، لا حق محتليها. إننا نؤمن بوجوب حماية المدنيين وإنقاذهم، ولكن من هم المحروم والمجرد من الحماية؟ إنه شعبنا. ومن يتعرض للاعتداء المستمر؟ إنه شعبنا. ومن هو الأعزل؟ إنه شعبنا. وندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني، الحماية التي يستحقها.

لقد كانت أجندة المستوطنين هي السياسة الرسمية الإسرائيلية منذ فترة. وليس لدي شك في أن كل بلد ممثل في هذه القاعة يأمل أن يرى نهاية الاحتلال وحلول السلام. ولكن كيف سنرى هذا يحدث؟ فنفس السياسات التي قادتنا إلى هذه القاعة أصلا ما زالت تتبع. لقد

حمت هذه السياسات إسرائيل وشجعتها بالفعل حتى أننا نشهد تشكيل أكثر الحكومات استعماراً وعنصرية وتطرفاً في تاريخ إسرائيل، وهذا أمر وراءه ما وراءه. فكيف سيرد العالم؟ وكيف سترد الجمعية العامة؟ فردهم سيحدد وجهتنا التالية.

تستمر بعض الدول في شجب ما تسميه "استهداف إسرائيل وحدها"، ونحن نقول لها دوماً إن ما يستهدف إسرائيل حقاً ليس مقدار النقد المشروع الموجه ضد جرائمها وانتهاكاتها، بل مستوى الحصانة التي تتمتع بها على الرغم من هذه الإدانات. لم تؤد الاستثنائية الإسرائيلية إلا إلى تشجيع أسوأ غرائز الإسرائيليين. وهذا ليس دفاعاً عن إسرائيل؛ بل حماية لاحتلالها غير القانوني وضمها لأراضينا. هل سأساعد صديقي إذا شجعته على تحقيق أسوأ غرائزه بدلاً من مساعدته على تصحيح طريقه؟

فلنكن واضحين. إننا في نهاية الطريق إلى حل الدولتين. فإما أن يستجمع المجتمع الدولي الإرادة للتصرف بحزم، أو يترك السلام ليموت في استسلام، وليس في سلام. ليس هناك حل قائم على وجود الدولتين بدون إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وأي أحد جاد بشأن حل الدولتين عليه أن يساعد في إنقاذ الدولة الفلسطينية – دولة فلسطين. ولا بد من الاعتراف بها الآن، ب دون مزيد من التأخير. ويجب دعم عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، ومساعدتها على بسط سيادتها. فلن يكون هناك وجود لحل الدولتين مع بقاء ضم الأراضي. ولن يكون هناك وجود لحل الدولتين بدون احترام كرامتنا وإنسانيتنا وحقوقنا. وإذا لم يكن هناك حل الدولتين، فإن البديل هو ما نعيشه الآن، نظام يجمع بين شرور الاستعمار والفصل العنصري.

من يريد أن يكون حليفاً لنظام مثل هذا النظام؟ التاريخ يسجل الأسماء. وعين التاريخ تراقبنا جميعاً وتراقب أفعالنا.

ما زال الشعب الفلسطيني حتى يومنا هذا يتحمل العبء الأكبر من تكاليف الاحتلال، وتحديداً التكلفة البشرية، كما ثبت هذا العام وكل عام، حيث قُتِل أطفالنا في الشوارع وفي منازلهم، وتحمّلَ شعبنا التضحيات والمعاناة.

كما أننا نتحمل التكلفة الاقتصادية للاحتلال، التي قدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ب 58 بليون دولار في الضفة الغربية وحدها منذ عام 2000. سنكون مستقلين عن المانحين بين عشية وضحاها تقريباً لو انتهى الاحتلال اليوم.

فهل يريد الأعضاء إنهاء الصراع؟ ما عليهم سوى أن يحرصوا على أن تفوق تكلفة الاحتلال بالنسبة لإسرائيل بكثير الفوائد التي تعود عليها منه. ليس هناك إلا طريقة واحدة لإيقاف المتنمر: وهي محاسبته. وليست هناك إلا طريقة وحيدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي: وهي إنهاء إفلاته من العقاب.

انظرُ إلى الغالبية العظمى من لوحات أسماء البلدان في هذه القاعة وأرى جزءاً من تاريخنا، حين قاتلنا جنباً إلى جنب مع حركات التحرير التي كان الكثيرون في الجمعية العامة اليوم يمثلونها ذات يوم. وأتذكر عندما كنت أجلس، بصفتي دبلوماسياً مبتدئاً، على أحد جوانب هذه القاعة بصفتي ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية مع ممثلي المؤتمر الوطني الإفريقي والمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا.

غالباً ما تتساءل إسرائيل كيف تساند هذه البلدان فلسطين وتقف معها، وتصوت لصالحها، وتتألم لآلامها. إنهم لا يفهمون أن شعوبنا أقامت روابط نضالية، وأننا وقفنا جنباً إلى جنب في نفس الخنادق. إنهم لا يفهمون أن هذه البلدان تصوت تضامنا مع إخوانهم وأخواتهم في فلسطين، وأنهم يفعلون ذلك إكراماً لتاريخهم أنفسهم، ولنضالهم وأبطالهم وتضحياتهم. نحن نحارب نفس الشرور التي دحروها، ونقاتل من أجل نفس الحقوق التي حققوها. وهم ببساطة يرفضون أن يتخلوا عنا. ونحن نشكرهم على ذلك ونقدر الرابطة القوية بيننا.

وتتساءل إسرائيل عن سبب تصويت العديد من البلدان لصالح هذه القرارات. إنهم يتوقعون من الدول التي تدافع عن حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي أن تتخلى عن المثل العليا الواردة فيها من أجل الاحتلال الإسرائيلي. إنهم لا يستطيعون، ولن يفعلوا ذلك، لأنهم يقفون مع القانون الدولي وحقوق الإنسان ويدعمونهما، ولهذا السبب يقفون مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني.

وتقول إسرائيل إن العالم العربي لم يعد يهتم بفلسطين. ولكن قمة الجزائر، وقبلها قمة جدة، ردتا رداً واضحاً على هذه الادعاءات، وإن لم يكن ذلك كافياً، فإن إقامة كأس العالم في قطر وجه ضربة حاسمة للأوهام الإسرائيلية. فالفائز في كأس العالم هذا معروف بالفعل، إنها فلسطين، التي حمل علمها أناس من كل ركن من أركان العالم العربي وبقية العالم، وحضرت في كل مباراة وفي هتافات المشجعين. لو سألنا الصحفيين الإسرائيليين في كأس العالم عن ذلك، فسيقولون إنه لا شيء يمكن أن يُطبّع الاحتلال الإسرائيلي وأنه لا شيء يمكن أن ينتزع فلسطين من قلوب الناس وعقولهم.

إننا نجتمع في هذه القاعة لمناقشة قضية فلسطين، ولكن فلسطين، من نواحٍ كثيرة، هي نفسها الحل. إن العدالة في فلسطين تعني أن نظامنا القائم على القانون الدولي قد انتصر على الإفلات من العقاب والمعايير المزدوجة. العدالة في فلسطين تعني انتصار الحرية والتسوية السلمية والتعايش على القمع والتمييز. العدالة في فلسطين تعني أننا قد تمسكنا بالمبدأ المتمثل في أننا متساوون كبشر وكأمم.

إذا كان هذا النظام حقاً نظاماً قائماً على أساس دولي، فلا ينبغي لأحد أن يعرقل المحاكم الدولية من تحقيق العدالة بدلاً من منع المجرمين من ارتكاب الجرائم. السبب في أن إسرائيل تخاف من المحاكم الدولية هي أنها تعرف القانون. ولكنها فقط تختار تجاهله ودوسه وخرقه. فمن أفضل من محكمة العدل الدولية، وهي أعلى محكمة في نظامنا الدولي، لتوجيه الجمعية العامة؟ والمشكلة ليست في اللجوء إلى المحاكم التماساً للتوجيه والعدالة؛ بل في الجهد المبذول لعرقلتها والسماح باستمرار الظلم. لقد قال المجتمع الدولي لإسرائيل إن عليها الاختيار بين المستوطنات وبين التسوية السلمية للصراع، لأن الأمرين لا يجتمعان. لقد اختارت إسرائيل منذ زمن طويل وأصرت عليه. والسؤال الوحيد المتبقي هو ما الذي سيفعله العالم ليضمن أن تعكس إسرائيل ذلك القرار وتتخذ القرار الصحيح.

إن الشعب الفلسطيني لا يطلب أكثر مما تتمتع به الدول الأخرى الممثلة في هذه القاعة. كما أنه لن يقبل أبداً بأقل من ذلك. سنكون يوماً ما قرب أو بعد، بطريقة أو بأخرى، أحراراً في النهاية.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي احتفل به أمس، يعرب رئيس وزراء الهند، السيد ناريندرا مودي، عن أطيب تمنياته لشعب فلسطين في سعيه لتحقيق إقامة الدولة والسلام والازدهار. وفي رسالته، أعاد رئيس الوزراء مودي التأكيد مجدداً على علاقة الهند الطويلة مع الشعب الفلسطيني، والتي تقوم على علاقات تاريخية عميقة الجذور بين الشعبين. ويشرفني أن أكرر الإعراب عن تلك المشاعر اليوم في هذا الاجتماع الموقر للجمعية العامة.

وقد أكدت الهند أن حل الدولتين عن طريق التفاوض والذي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقادرة على البقاء، مع أخذ الشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة في الاعتبار، هو وحده ما يمكن أن يحقق السلام الدائم. وفي هذا الصدد، تواصل الهند التأكيد مجدداً على ضرورة الاستئناف المبكر لمفاوضات السلام المباشرة بين الطرفين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. إن غياب هذه المفاوضات وعدم وجود أفق سياسي واضح للحل السلمي للنزاع له عواقب على كل من إسرائيل وفلسطين. ويهدد بتكرار دوامة العنف، التي لن تؤدي إلا إلى زيادة عدد الضحايا المدنيين من الجانبين. ويجب على الطرفين أيضاً حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

ونحث الطرفين على وقف العنف وتجنب الأعمال الانفرادية في الميدان، لأنها تقوض جدوى حل الدولتين. وسيساعد هذا في سد فجوة الثقة بين الطرفين.

وندين الهجومين الإرهابيين اللذين وقعا في القدس في 23 تشرين الثاني/نوفمبر. ونتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا ونتمنى للمصابين شفاءً عاجلاً. إن الإرهاب يشكل تهديداً عالمياً؛ واتباع نهج موحد لا يتسامح إطلاقاً مع الإرهاب هو وحده الذي يمكن أن يدحره في نهاية المطاف.

ختاماً فإن الهند لا تزال ملتزمة بدعم جميع الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بغية تحقيق حل الدولتين. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم في المنطقة إلا عندما تكون هناك تسوية سلمية لقضية فلسطين.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تتناول المكسيك النظر في قضية فلسطين في الجمعية العامة بمنظور واضح يتمثل في أن هدفنا ليس مجرد تشجيع التوصل إلى حل شامل ونهائي للصراع على أساس وجود دولتين، ويعالج أيضاً الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، بل وتوطيد دعائم دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسياً واقتصادياً تعيش في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، والقدس عاصمة مستقبلية لكلا الدولتين، وكل ذلك وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولئن كانت المسؤولية عن استئناف عملية السلام تقع في المقام الأول على عاتق إسرائيل وفلسطين، فإن على المجتمع الدولي تعزيز هذه العملية وتيسيرها ودعمها بغية ضمان سلام عادل ومستدام في المنطقة. وفي هذا الصدد، تعترف المكسيك بالمبادرات متعددة الأطراف المتخذة للتوصل إلى حل تفاوضي يستند إلى الشروط المذكورة أعلاه. كما نكرر دعوتنا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً لإعلان الجزائر.

وكما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، فإن وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أمر أساسي لحل الدولتين. ولذلك، تكرر المكسيك دعوتها إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، لأن بناء هذه المستوطنات وتوسيعها يمثلان انتهاكات للقانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة. ويجب أيضاً وقف عمليات الإخلاء والتشريد والاستيلاء وهدم المباني الفلسطينية للحيلولة دون استمرار تطور الاتجاهات السلبية على أرض الواقع. وبناء على ذلك، نؤيد التماس فتوى جديدة من محكمة العدل الدولية، وهو أمر وافقت عليه اللجنة الرابعة للجمعية العامة قبل بضعة أيام، ولدينا ثقة كاملة بأن محكمة العدل الدولية ستحدد العواقب القانونية لهذه الممارسات، التي ترى المكسيك أنها تتعارض تماماً مع القانون الدولي.

وتدين المكسيك بشدة أيضاً الهجمات التي يجري شنها من غزة على إسرائيل وتدرك، كما قلنا من قبل، المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل. ولكننا في الوقت نفسه نكرر التأكيد على أنه يجب على وكالات الأمن الإسرائيلية أن تراعي مبادئ الضرورة والتناسب والتمييز، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، عند ممارسة حقها في الدفاع عن النفس. والاستخدام المتكرر للذخائر الفتاكة ضد المدنيين يتعارض مع هذه المبادئ.

كما نحيط علماً بتقارير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وكذلك بتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل. إن التجديد الوشيك لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى سيوفر قدراً أكبر من اليقين فيما يتعلق بالاضطلاع بولايتها التي لا غنى عنها. ونؤكد أن الوكالة بحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به لتمكينها من تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية باستمرار لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني في لبنان وسورية والأردن وفلسطين نفسها. وستجدد المكسيك تبرعاتها البالغة 000 750 دولار للوكالة.

ولا شك أن إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وبعض البلدان العربية تمثل خطوة نحو الاستقرار في المنطقة. وهي علامة على وجود فرص للتفاهم المتبادل وإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نرحب أيضاً بالاتفاق الموقع بين إسرائيل ولبنان بشأن حدودهما البحرية، بعد وساطة الولايات المتحدة الجديرة بالثناء. وينبغي أن تشير هذه التطورات إلى أن الطريق إلى تعزيز اتفاق سلام مستدام بين إسرائيل وفلسطين ممكن.

وستواصل المكسيك، بوصفها بلداً ملتزماً بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، دعم جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم في المنطقة على أساس الاحترام المتبادل والامتثال الكامل لسيادة القانون.

السيد محمود (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير مصر لعقد هذه الجلسة في إطار مناقشة البند 33 المعنون: "قضية

فلسطين“ ومشاريع القرارات المقدمة تحت هذا البند: (A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26).

إن مشاريع القرارات المقدمة تحت هذا البند تحتل أهمية خاصة، على ضوء الدور الهام الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في التوعية بالقضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي لم ينلها بعد، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير واستقلال دولته على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك بالرغم من مرور 75 عاماً على اعتماد قرار الجمعية العامة رقم 181 (د-2) بشأن تقسيم أرض فلسطين التاريخية.

وتشهد الجمعية العامة كذلك تقديم مشاريع قرارات أخرى ذات أهمية خاصة مثل مشروع القرار الخاص بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية (A/77/L.26)، الذي يؤكد على أسس عملية التسوية السلمية التي نحن في أمس الحاجة لها، في ظل ما تواجهه القضية الفلسطينية من تحديات خطيرة على الأرض تقوض من فرص السلام وتحقيق حل الدولتين.

وقد سبق أن حذرت مصر والعديد من الدول الأخرى من خطورة الانتهاكات الإسرائيلية التي تشمل تزايد استخدام العنف ضد المدنيين العزل بما في ذلك الأطفال، من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، والتوسع الاستيطاني وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية وحصار واقتحام بعض المدن الفلسطينية واستمرار الحصار على قطاع غزة، فضلاً عن انتهاك الوضع القائم بالأماكن المقدسة في القدس الشرقية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد والاس (جامايكا).

كما تشهد الجمعية العامة مناقشة مشروع القرار الخاص بشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لأمانة الأمم المتحدة (A/77/L.24) ومشروع القرار المعني بالبرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (A/77/L.25). وتؤكد مصر دعمها الكامل لمشروعي القرارين على ضوء الدور الهام الذي تقوم به وحدة الحقوق الفلسطينية وإدارة التواصل العالمي من دعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

سيدي الرئيس، إن الواجب يقتضي منا جميعاً أن نقر بعد كل تلك العقود من معاناة الشعب الفلسطيني أنه لا سبيل لحل القضية الفلسطينية سوى بالاحتكام للقانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرارات الأمم المتحدة وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية. وينبغي علينا جميعاً أن ندرك أن أي محاولات بعد كل هذه العقود بإدارة الصراع أو محاولة تجميد الوضع الراهن لن تجدي في تحقيق السلام أو الاستقرار في المنطقة بأكملها، بل يمكن القول إنه في ظل التوترات التي تشهدها الأرض المحتلة فإن الوضع سوف يكون قابلاً للانفجار مرة أخرى في أي لحظة وأوان.

ومن هذا المنطلق تؤكد مصر مجدداً أهمية وضع أفق سياسي عاجل لإعادة أحياء مفاوضات السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني والعمل على بناء الثقة بين الجانبين عبر وقف كافة الإجراءات الأحادية وعلى رأسها التوسع الاستيطاني وتحسين الأوضاع ميدانياً على الأرض والحفاظ على الوضع القائم بالأماكن المقدسة في القدس الشرقية في ظل الرعاية الأردنية الهاشمية وتقديم الدعم لوكالة الأونروا لتمكينها من القيام بولايتها بصورة كاملة تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

وفي الختام، تجدد مصر التأكيد على أن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق سوى عبر حصول الشعب الفلسطيني على كافة حقوقه المشروعة واستقلال دولته على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد البناي (الكويت): تولي دولة الكويت أهمية خاصة لهذا البند (33) الذي نناقشه تحت قبة هذه القاعة في كل عام ضمن جدول أعمال الجمعية العامة، والذي تتزامن مناقشته مع احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن هذه الذكرى تمر علينا من جديد ولا يزال الشعب الفلسطيني الأبي وللأسف يعاني من أشد أنواع الاعتداءات التي تمارس بحقه من قبل إسرائيل، القوة

القائمة بالاحتلال، في مسلسل انتهاكاتها المستمرة ضده، دون أي ردود أفعال دولية صريحة تسعى إلى رفع هذا الظلم والجور.

إنه أمر مؤسف أن نختتم العام الحالي مثلما بدأناه. ومثل كل عام نرى فيه عدم انصياع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للقرارات الدولية، وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن، ومواصلتها للانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف لعام 1949 وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية. إن كل ما نشهده اليوم ليس إلا أعراض لداء، والداء هو الاحتلال الذي جرب كل شيء، حارب وقتل وشرد وفرق ودمر العوائل والبيوت والبيئة، واقترف كل شيء في حق شعبنا الفلسطيني الأبيّ، إلا أنه رفض الانصياع إلى القرارات الدولية وإنهاء الاحتلال. فقد حان الأوان لمعالجة الداء بالدواء الصحيح.

قال الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "صديقك من صَدَقَكَ، لا من صَدَّقَكَ". اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أؤكد بأنني ممثل دولة صديقة للجميع. وأود هنا أو أوجه بعض الأسئلة التي لا بد أن توَجَّهَ إلى السادة الحضور في هذه القاعة الموقرة. إلى متى سيستمر هذا الاحتلال للأراضي الفلسطينية والعربية دون أن يتحرك المجتمع الدولي؟ لماذا يُسمَح لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أن تقوم بانتهاكاتها الإجرامية الممنهجة دون مساءلة أو محاسبة وكأنها فوق القانون؟ إلى متى ستستمر الدول الأعضاء بالتعامل مع القضية الفلسطينية العادلة بازدواجية المعايير؟ إلى متى هذا الصمت أمام حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، وكأن حقوق الفلسطيني مستثناة من قواعد وأحكام القوانين الدولية؟

بعد مرور عقود من الزمن، لا زالت هذه التساؤلات دون أجوبة، للأسف. ويبقى عجز المجتمع الدولي عن معالجة القضية الفلسطينية، وعدم قدرته على محاسبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أكبر فشل، أكرر، أكبر فشل في تاريخ الأمم المتحدة بشكل عام، ومجلس الأمن بشكل خاص. وفي حقيقة الأمر، هو وصمة عار على جبين الإنسانية.

وبسبب تعنت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وممارساتها الإجرامية والمخالفة للمواثيق والقوانين الدولية، فإن المجتمع الدولي يجد نفسه اليوم بعيداً كل البعد عن أي آفاق سياسية تمهد الطريق لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، القضية المركزية الأولى للعرب والمسلمين.

إن الأمر بكل بساطة هو كالتالي: لا سلام ولا أمان ولا أمن مع استمرار الاحتلال. ما نشهده خلال السنوات الماضية هي خطوات ممنهجة تبعدنا كل البعد عن السلام، فهي تدابير ترمي إلى ترسيخ هذا الاحتلال غير الشرعي وذلك من خلال التوسع والتمدد في بناء وإقامة المستوطنات غير القانونية في انتهاك صارخ للقرارات الدولية، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن 2016) 2334)، الأمر الذي يقوض من حل إقامة الدولتين.

ودعوني في هذا الصدد أن أشير إلى ما جاء في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف:

"أدى التوسع المستمر للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية إلى زيادة ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي وتهديد إمكانية إقامة دولة فلسطين في المستقبل" (A/77/35، الفقرة 8).

وفي ذات السياق، أود أن أستعين باقتباس من مصدر أممي ثاني، وهو المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، الذي قال أمام مجلس الأمن هذا الأسبوع الآتي:

"بعد عقود من العنف المستمر والتوسع الاستيطاني غير القانوني، والمفاوضات المتوقفة وتعميق الاحتلال وصل الصراع مرة أخرى إلى درجة الغليان" (S/PV.9203، صفحة 2).

ومن مصدر أممي ثالث، اسمحوا لي أن أقتبس ما جاء في تقرير المُقَرِّرة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، السيدة فرانشيسكا ألبانيز، التي بينت وبكل دقة واقع هذا الاحتلال، حيث وصفته بأنه:

”نظام استحواذي وعنصري وقمعي، عمداً يهدف إلي منع أعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. فمنذ العام 1967، انتهكت إسرائيل عمداً وعن قصد حق الفلسطينيين في تقرير المصير في الأرض الفلسطينية المحتلة بمنع ممارستهم لسيادتهم الإقليمية على الموارد الطبيعية، وطمس هويتهم الثقافية، وقمع الطابع السياسي الفلسطيني والمقاومة. وبإيجاز، فإن مساعي إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا يمكن تمييزها عن الاستعمار الاستيطاني. فمن خلال احتجاز سكانها المدنيين وضمهم وتشتيتهم ونقلهم إلى الأرض المحتلة، ينتهك الاحتلال الإسرائيلي السيادة الإقليمية الفلسطينية، ومن خلال استخراج واستغلال موارد الفلسطينيين من أجل توليد أرباح تعود بالنفع على أطراف ثالثة بما في ذلك المستوطنين، فإنها تنتهك سيادة الفلسطينيين على الموارد الطبيعية اللازمة لتطوير اقتصاد مستقل، ومن خلال محو أو مصادرة الرموز التي تعبر عن الهوية الفلسطينية، يعرض الاحتلال الوجود الثقافي للشعب الفلسطيني للخطر، ومن خلال قمع النشاط السياسي الفلسطيني والدعوة والأنشطة، ينتهك الاحتلال قدرة الفلسطينيين على تنظيم أنفسهم كشعب، متحررين من الهيمنة والسيطرة الأجنبية.“ (A/77/356، الفقرة 73).

هذا ليس كلامي، إنما كلام مراجع ومصادر أممية، والتي وصفت حقيقة الاحتلال.

نلاحظ خلال الأسابيع والأشهر الماضية تصعيداً خطيراً في الأراضي الفلسطينية جراء الجرائم والاعتداءات الممنهجة التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني الشقيق. إضافة إلى ذلك، ما زال المسجد الأقصى عرضة للانتهاكات المتكررة، سواء من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أو من المستوطنين. وفي هذا الصدد تجدد دولة الكويت إدانتها واستنكارها الشديدين لهذه الممارسات العدوانية والتي تمثل استفزازاً لمشاعر المسلمين في كافة أنحاء العالم، وتهديداً صريحاً لحرية العبادة في المسجد الأقصى، إضافة لكونها حلقة إضافية لمسلسل الانتهاكات والتجاوزات الصارخة لكافة المواثيق والقرارات الدولية، وكذلك بوصفها عنصراً هادماً لدعائم الاستقرار في المنطقة، ومدعاة لتغذية مشاعر الكره والتطرف والعنف.

في ظل هذا الواقع المرير على الأرض والظلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني الشقيق، فإن دولة الكويت تجدد دعوتها للمجتمع الدولي إلى التحرك الفوري والعاجل لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق. كما تطالب مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتحميل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات الجرائم والممارسات غير القانونية والاستفزازية في القدس والحرم الشريف، والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وعلى أرضه ومقدساته.

كما تدعم دولة الكويت وبقوة توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتدعو كافة الدول التي لم تعترف بفلسطين كدولة أن تراجع نفسها وأن تتسق مواقفها مع القانون الدولي ومع مواقفها في بقاع أخرى من المعمورة. فالاحتلال لا يتغير من دولة إلى أخرى. والحق المشروع في الدفاع عن النفس لا يتغير من دولة إلى أخرى. وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرارات مجلس الأمن، لا يتغير من قضية إلى أخرى.

هذا وتجدد دولة الكويت دعمها الكامل لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إيماناً منها بالدور الحيوي والهام الذي تقوم به في تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس، وتدعو المجتمع الدولي لمواصلة دعمه لها لضمان استمرارها في تقديم خدماتها الصحية والتعليمية والإغاثية. كما نعتبر بأن الأونروا تعد من أبرز نجاحات الأمم المتحدة، لقيامها بمساعدة وتوفير الدعم والعيش الكريم للاجئين الفلسطينيين لأكثر من سبعة عقود من الزمن.

ختاماً مع مرور ذكرى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، اسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأجدد دعم دولة

الكويت قيادة وحكومة وشعباً للشعب الفلسطيني الشقيق، وتضامنها التاريخي ووقوفها المبدئي مع قضيته العادلة. فالكويت تحيي صمود الشعب الفلسطيني الشقيق وتدعم نضاله المشروع ضد الاحتلال بغية الحصول على كامل حقوقه السياسية المشروعة. كما تجدد دولة الكويت تمسكها بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي، وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين وفقاً للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة آل ثاني (قطر): شكراً لكم، سيدي الرئيس. أتوجه بالشكر لكم على عقد هذا الاجتماع، ولرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.

لقد تم يوم أمس في مقر الأمم المتحدة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث أعاد المجتمع الدولي تأكيد ضرورة وضع حد لمحنة الفلسطينيين وتحقيق الحل العادل والشامل والدائم لقضيتهم. وقد جددت الكلمة الموجهة إلى الاحتفال باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر (انظر A/AC.183/PV.409) التزام دولة قطر حكومة وشعباً بالتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي يواصل نضاله العادل لاستعادة أرضه ومقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف، التي تدعمها كل الشرائع والمبادئ الدولية والإنسانية.

ويأتي في مقدمة هذه الحقوق الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمستدامة والقابلة للبقاء على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وذلك على أساس مبدأ حل الدولتين ومبادرة السلام العربية وتنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية، ويتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لسائر الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة. لقد أصبح من المعلوم أن هذا هو السبيل لتحقيق التسوية المستدامة للقضية الفلسطينية وأن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتحقق بدون هذه التسوية.

إننا نكرر الإعراب عن إدانة دولة قطر الشديدة للاعتداءات المتكررة التي وقعت هذا العام على المسجد الأقصى المبارك من قبل قوات السلطة القائم بالاحتلال، وكذلك من قبل المستوطنين الإسرائيليين بدعم من تلك القوات. ونؤكد أن تلك الاعتداءات تعتبر انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واستفزازاً لمشاعر المسلمين. كما نشدد على أن أي محاولات للمساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية المحتلة وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً وتقييد حرية الصلاة للمسلمين فيها هي محاولات باطلة بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقد رحبت دولة قطر بإعلان حكومة أستراليا إلغاء الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، ونعتبر من شأن هذا القرار الذي يتسق مع الأجماع الدولي وقرارات الشرعية الدولية أن يدعم المساعي الدولية لتحقيق السلام، ويعزز من فرص حل الدولتين.

تشارك دولة قطر لجنة حقوق الشعب الفلسطيني في الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي يتسم بالمصداقية والشفافية بدون تأخير في اغتيال الإعلامية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة الصحفية في قناة الجزيرة أثناء قيامها بعملها، وتعتبر دولة قطر هذه الجريمة انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي وتعدياً سافراً على حرية الإعلام.

تنهض دولة قطر بواجبها الإنساني والأخوي تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق من خلال الدعم الإنساني والإغاثي والتنموي، لا سيما في قطاع غزة الرازح تحت الحصار. ساهم الدعم المقدم من دولة قطر في تعزيز الإمداد بالطاقة الكهربائية وتوفير السيولة والمساعدة النقدية للأسر وفرص العمل والتعليم علاوة على ما تم على المدى الطويل من إصلاح وإنشاء للبنى التحتية والمساكن وتعزيز قطاعات الصحة والتعليم والصناعة والزراعة.

لقد دعمت دولة قطر الوفاق الفلسطيني وأكدت أهميته. كما رحبت بتوقيع الفصائل الفلسطينية على إعلان الجزائر المنبثق عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتباره خطوة إيجابية على طريق الوحدة الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

في الختام، نود أن نؤكد على أهمية تنفيذ القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة تحت بند قضية فلسطين التي تشارك دولة قطر في تقديمها سنوياً. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن التقدير لجهود شعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج الإعلامي الخاص لإدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين. كما نعيد التأكيد على الإعراب عن تضامن دولة قطر مع الشعب الفلسطيني الشقيق إلى حين حصوله على حقوقه العادلة.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر سعادة السيد شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال، على عرضه مشاريع القرارات A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26 والتقرير السنوي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/77/35).

وانضمت حكومة ناميبيا بالأمس إلى المجتمع الدولي في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.409). وكانت هذه المناسبة أكثر أهمية، لأنها كانت تذكرة مؤثرة بمرور 75 عاماً منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار 181 (د-2)، القرار الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين – دولة يهودية ودولة عربية. وتدرك الجمعية جيداً أن طموحنا الجماعي كان قبل 75 عاماً التوصلَ إلى حل سلمي وتحقيق التعايش السلمي بين الشعبين. ولئن كان تحقيق السلام في المنطقة بعيد المنال على مدى كل تلك السنوات الخمسة والسبعين، فإنه يظل هدفنا الأساسي ويجب أن يظل في صميم جهودنا كلها.

وقد مرت الآن 10 سنوات منذ منح دولة فلسطين مركز دولة مراقب غير عضو لدى الأمم المتحدة. وقد بعثت تلك الخطوة يومئذ فينا الأمل في أن التقدم نحو وضع اللمسات الأخيرة على حل الدولتين قد بدأ يلوح في الأفق أخيراً. ولكن ذلك لم يتحقق للأسف.

ينبغي ألا تكون عهودنا بالتضامن مجرد عهود رمزية. بل ينبغي أن تقترن برغبة حقيقية في النهوض بالقضية المشروعة للشعب الفلسطيني بوصفها التزامنا بالتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين، الذي لطالما كان معروضاً منذ زمن طويل أمام الجمعية العامة.

ولقد شهدنا خلال العام الماضي استمراراً في التصعيد المستمر للعنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ لنداءات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتكررة لوقف الانتهاكات. وتدين ناميبيا أشد الإدانة القتل الوحشي لشيرين أبو عاقلة وما تلاه من تدنيس لموكب جنازتها. ولذلك نجد من المناسب أن قررت الأمم المتحدة تكريم شجاعتها وإرثها بإعادة تسمية البرنامج التدريبي للمذيعين والصحفيين الفلسطينيين ليصبح برنامج شيرين أبو عاقلة لتدريب المذيعين والصحفيين الفلسطينيين. فقد كان ذلك العمل عملاً غير إنساني ينتهك كرامتها. ومع ذلك، فإنه للأسف أيضاً تجسيد للعنف اليومي ضد الفلسطينيين. وتواصل ناميبيا الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مستدامة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود ما قبل عام 1967 المعترف بها دولياً، وعاصمتها القدس الشرقية.

إن مسؤولية الأمم المتحدة عن حل قضية فلسطين مسؤولية دائمة. ولذلك، فإننا نؤيد جميع العمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة والموجهة نحو التوصل إلى حل لهذه المسألة المعقدة، ونحترمها احتراماً كاملاً. ولذلك فإنه من المحير أن تظل إسرائيل محمية على الرغم من انتهاكها الصارخ المستمر للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يحرم الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه الأساسية. ولا يزال من الصعب فهم هذا التناقض الصارخ. وتواصل حكومة ناميبيا مناشدة إسرائيل العمل مع النظم والعمليات والمؤسسات الدولية لتمكينها من حرية

الوصول للاضطلاع بمسؤولياتها وفقاً لولاية كل منها، بما في ذلك العمل الإنساني. وعلى نفس المنوال، ندعو إسرائيل أيضاً إلى الوفاء بالتزاماتها بحكم عضويتها في الأمم المتحدة ووفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن ممارسة الضم المستمر بلا هوادة وتوسيع المستوطنات أمور لا يمكن الدفاع عنها. فالحرب مدمرة. وتشوه وتجرح وتهلك. والقمع قاسٍ. والاحتلال ليس وسيلة للسلام.

ومن هذا المنطلق، ترحب ناميبيا، كخطوة تالية ملموسة، باقتراح طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لاحتلال إسرائيل واستعمارها الطويل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وانتهاكها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وسياساتها وتدابيرها التمييزية ضده. ومع مرور 20 عاماً على آخر مرة طلبت فيها الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن قضية فلسطين، نؤيد قرار اللجوء مرة أخرى إلى التماس التوجيه من النظام القانوني الدولي بشأن أفضل السبل لإنصاف الشعب فلسطين الذي طال اضطهاده.

وتبقى ناميبيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالعمل مع أعضاء المجتمع الدولي الراغبين في مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق حلمه العزيز في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستدامة متصلة الأراضي. ولطالما دافعنا عن هذه القضية، وسنواصل الاحتشاد خلفها، لأننا نتوق إلى سماع صوت الحرية في أرض فلسطين المضطهدة حتى تتمكن هي أيضاً من الانضمام إلى أسرة الأمم الحرة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن قضية فلسطين هي القضية المركزية في مسألة الشرق الأوسط. ولا بد من التوصل إلى حل شامل وعادل للوصول إلى السلام والاستقرار الإقليميين، فضلاً عن الإنصاف والعدالة الدوليين. إن التعايش السلمي بين الدولتين، فلسطين وإسرائيل، والتنمية المشتركة للشعبين، العرب واليهود، يخدمان المصالح الطويلة الأجل لكلا الجانبين ويجسدان التوقعات المشتركة للمجتمع الدولي.

ظلت الحالة منذ بداية هذا العام في الأرض الفلسطينية المحتلة ملتهبة. فقد أدى تجدد القتال في غزة إلى سقوط مئات الضحايا المدنيين وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية. واندلعت اشتباكات عنيفة في الضفة الغربية. وقد تهدم السلام والطمأنينة في الأماكن المقدسة في القدس مراراً وتكراراً. وتثبت الحقائق مرة أخرى أن أدارة الأزمات إدارة مجزأة لا يمكن أن تحل محل الحل الشامل والعادل، وأن المساعدة الاقتصادية والإنسانية، كتدبير مؤقت، لا يمكن أن تنهي العجز السياسي والأمني الراسخ. والمطلوب الآن هو الإرادة السياسية الحازمة، والعمل الدبلوماسي الفعال، والجهود الجماعية للمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك مجلس الأمن.

والصين صديق مخلص للشعب الفلسطيني ومؤيد قوي للسلام بين فلسطين وإسرائيل. وفي ذلك الصدد، وقفت الصين على الدوام إلى جانب السلام والعدالة والحق. وتشجع الصين فلسطين وإسرائيل على السعي لتحقيق أمنهما المشترك. فإسرائيل وفلسطين جارتان لا تنفصلان، وأمنهما مترابط وغير قابل للتجزئة. وإذا كان أمن أحد الطرفين يعتمد على انعدام أمن الآخر، فلن تنكسر حلقة العنف، ولن يتم التغلب على المعضلة الأمنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي نفس القدر من الأهمية للشواغل الأمنية للجانبين وأن يشجعهما على إيجاد أكبر قاسم مشترك، من خلال الحوار والتعاون، بغية تحقيق أمنهما المشترك. وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أيضاً الوفاء بالتزاماتها وفاءً فعالاً بموجب القانون الدولي لكفالة أمن السكان في الأراضي المحتلة. وينبغي احترام الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل أيضاً.

وتدعو الصين إلى التمسك بسيادة القانون الدولي. إن الأنشطة الاستيطانية التي تنتهك القانون الدولي وقرار مجلس الأمن 2334 (2016) تتعدى على الأراضي الفلسطينية وتصادر الموارد الفلسطينية وتقلص الحيز المعيشي للشعب الفلسطيني. ونحث إسرائيل على الوفاء فوراً بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية، ووقف إجراء تغييرات

أحادية الجانب على الوضع الراهن في الأراضي المحتلة، وترسيم الحدود النهائية من خلال المفاوضات السلمية.

وتدعم الصين تحسين الاقتصاد الفلسطيني وسبل عيش الشعب الفلسطيني. وندعو إسرائيل إلى تخفيف القيود غير المعقولة المفروضة على استخدام الأراضي وحركة الأشخاص في المناطق المحتلة وتهيئة الظروف المواتية لتنمية المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية ورفع الحصار المفروض على غزة في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى فلسطين من خلال قنوات متعددة للمساعدة في التخفيف من حدة أزمتها المالية وضمان توفير الخدمات العامة. وتؤيد الصين تجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتدعمها في مواصلة تقديم الإغاثة والمساعدة للاجئين الفلسطينيين. وكما هو الحال دائماً، ستقدم الصين المساعدة الإنسانية والإنمائية لفلسطين لمساعدتها على تطوير اقتصادها وتحسين سبل عيش شعبها.

وتحث الصين على التنفيذ الكامل لحل الدولتين. ولقد ظلت قضية فلسطين دون حل لأكثر من 70 عاماً، وقد تشردت عدة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين. إن البحث عن تسوية دائمة على أساس حل الدولتين يقوم على توافق دولي في الآراء ويمثل السبيل الوحيد للمضي قدماً، السبيل الذي يجب السعي إليه بعزم. ويجب على المجتمع الدولي أن يترجم حل الدولتين من توافق الآراء إلى عمل ومن رؤية إلى واقع. وتدعو الصين إلى تعزيز صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية وتؤيد زيادة الوحدة بين الفصائل الفلسطينية وترحب باتفاق المصالحة الذي توصلت إليه الفصائل الفلسطينية في الجزائر العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر.

وندعو إلى استئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن وندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام أوسع نطاقاً وأكثر موثوقية وتأثيراً. وندعو إلى إعطاء الأولوية لهذه المسألة في جدول الأعمال الدولي ونأمل أن يؤدي مجلس الأمن دوره وأن يتخذ خطوات جوهرية للنهوض بحل الدولتين ودعم استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها. وفيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على مستقبل الشعب الفلسطيني، فلا يحق لأحد استخدام حق النقض. صادف يوم أمس الاحتفال الخامس والأربعين باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبعث الرئيس الصيني شي جين بينغ برسالة تهنئة إلى الاجتماع التذكاري للسنة العاشرة على التوالي (انظر A/AC.183/PV.409)، مؤكداً فيه دعم الصين للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه المشروعة، ومعرباً عن أمله في استئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن وإعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها.

وأعيد التأكيد على أن الصين تؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة، على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتؤيد التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل والتنمية المشتركة للشعبين العربي واليهودي. والصين، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن ودولة كبرى مسؤولة، ستواصل العمل مع المجتمع الدولي لممارسة تعددية أطراف حقيقية والإسهام بنشاط في تحقيق حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، يؤدي إلى سلام دائم وأمن عالمي ورخاء مشترك في الشرق الأوسط.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على مذكرته (A/77/295) ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها السنوي (A/77/35).

بالأمس في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.409)، استمعنا إلى نداءات حازمة من القادة والوزراء والحكومات ومنظمات المجتمع المدني من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية نحو تحقيق حل عادل وسلمي لقضية فلسطين. وهي نفس النداءات التي سمعناها على مدى العقود السبعة الماضية. ولذلك، من غير المقبول أن يسمح للسلطة القائمة بالاحتلال بأن تظل غافلة على الرغم من النداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي لإنهاء الاحتلال غير المشروع

للأرض الفلسطينية المحتلة. ومن المقلق أيضاً أن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل تحدي العديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومما يؤسف له بلا شك أن الصرخات التي تسببها انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال لا تلقى آذاناً صماء، بل آذاناً تقرر انتقائياً من هم الضحايا الذين يستحقون الدفاع عنهم في أنظار العالم.

لقد استمعنا في وقت سابق إلى عرض التقرير السنوي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن الانتهاكات الجسيمة المستمرة في الأرض الفلسطينية، حيث ترتكب عمليات الإخلاء القسري والهدم والضم ونهب الموارد الطبيعية في وضح النهار. ويضاف ذلك إلى التقارير العديدة التي صدرت على مر السنين، بما في ذلك الإحاطة الشهرية التي قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى مجلس الأمن يوم الاثنين الماضي (انظر S/PV.9203). وتشكل جميع تلك التقارير خلاصة وافية تجمع وتحفظ وتوثق الجرائم والانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون. إن قمع إسرائيل الممنهج للفلسطينيين وسياساتها التمييزية ترقى إلى جرائم فصل عنصري، ومستوطناتها غير قانونية حسب القانون الدولي. وجرائم الحرب البشعة تلك لا ترتكب في تحد للقانون الدولي فحسب، بل تقوض أيضاً إمكانية التوصل إلى حل سلمي قابل للتطبيق للنزاع الذي طال أمده.

يوصف عام 2022 بأنه العام الأكثر دموية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام 2005، إذ شهد انتهاكات يومية ومستمرة ترتكب ضد المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة النساء والأطفال. ولن يكون من المستغرب أن نرى هذه الجرائم تتفاقم في السنوات القادمة، بسبب استمرار تمتع السلطة القائمة بالاحتلال والمستوطنين غير الشرعيين بالحصانة. وتحث ماليزيا جميع الدول الأعضاء التي تؤمن بسيادة القانون وحقوق الإنسان على عدم الإحجام عن إدانة أعمال إسرائيل غير القانونية واللاإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤوليته عن ضمان العدالة والمساءلة. ويجب أن تنتهي دورة الإفلات من العقاب التي لا تنتهي، ويجب أن يمثل الفاعلون أمام العدالة. إن الشعب الفلسطيني لا يستحق حمايتنا فحسب، بل يحتاج إليها.

ويتعين على مجلس الأمن، بوصفه الوصي الرئيسي على صون السلم والأمن الدوليين، أن يكفل امتثال الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذها، بما فيها القراران 904 (1994) و 2334 (2016). وتحقيقاً لتلك الغاية، تحث ماليزيا الدول الأعضاء على أن تؤيد أيضاً دعوة الجمعية العامة إلى طلب فتوى من محكمة العدل الدولية، مع التركيز على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وعدم جواز الاستيلاء على أراضيه بالقوة، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

كما تحث ماليزيا المجتمع الدولي على دعم دعوة فلسطين إلى عقد مؤتمر دولي، بمشاركة كاملة من جميع الأطراف المعنية، بغية تحقيق الحرية والعدالة والكرامة للشعب الفلسطيني.

كما تدعو ماليزيا الدول الأعضاء إلى دعم عمل وولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تضطلع بدور محوري ونبيل في توفير الخدمات والضروريات الحيوية للاجئين الفلسطينيين. وستبذل ماليزيا كل ما في وسعها وقدرتها لمواصلة تقديم دعمها للشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة، التي حرم منها منذ أمد طويل. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة ستنهض بتلك القضية المشروعة والعادلة والمستدامة.

ورحبت ماليزيا أيضاً بالتوقيع على إعلان الجزائر في 13 تشرين الأول/أكتوبر وبالتزام جميع الأطراف الفلسطينية بتحقيق المصالحة. وما زلنا ثابتين في دعمنا لتحقيق حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967، مع اعتبار القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، ونجدد التزامنا الثابت بذلك.

السيدة علي (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفدي الإعراب عن خالص امتنانه للأمين العام على التقرير الشامل الذي أحاله في

مذكرته (انظر A/77/295)، والذي يعكس الأثر غير المسبوق لنظام تمييزي على شعب فلسطين لأكثر من سبعة عقود، بما في ذلك فشل المجتمع الدولي في مساءلة إسرائيل عن الانتهاك الصارخ للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وبينما نواصل العمل بلا كلل لإيجاد حلول مشتركة لمشاكلنا المشتركة، علينا ألا نتجاهل معاناة الشعب الفلسطيني التي دامت عقوداً. إنها أطول قضية غير محلولة على جدول أعمالنا حتى الآن. وفي عام 2015، التزمنا التزاماً جماعياً بعدم ترك أي بلد خلف الركب. والواقع أن الشعب الفلسطيني يجب ألا يُترك خلف الركب – بل يجب أن يكون حراً في تقرير مستقبله ومصيره. ولكن الفلسطينيين ما زالوا محرومين من الحقوق الأساسية التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبينما نجتمع هنا للتداول، يستمر التوسع الاستيطاني غير القانوني في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2334 (2016) والقانون الإنساني الدولي والعديد من قرارات الجمعية العامة. وتهجير الأسر الفلسطينية، بمن في ذلك النساء والأطفال وكبار السن، لا يزال مستمراً.

ولا يزال الحصار المفروض على قطاع غزة مستمراً. إن التمادي في الاحتلال لم يعد مقبولاً. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهد لإنهاء الحصار غير الشرعي وغير القانوني المفروض على غزة، وجميع الأنشطة غير القانونية في غزة، وإلى مساعدة الشعب الفلسطيني. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل إعمال حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ونحن في غاية القلق لأنه على الرغم من مرور عقود من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، فإن العدالة لم تتحقق بعد للشعب الفلسطيني. لقد أصبح شعب فلسطين شعباً بلا دولة على أرضه. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف والاعتراف بفلسطين بوصفها دولة مستقلة. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية عضواً في الأمم المتحدة.

اليوم أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني مستحقون للحصول على الخدمات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويعمل موظفو الوكالة بلا كلل لتقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين، ونشيد بأعضائها على التزامهم وتصميمهم. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق عميق إزاء صعوبات التمويل التي تواجهها الأونروا، والتي سيكون لها أثر دائم على اللاجئين الفلسطينيين. ونحث المجتمع الدولي على دعم توفير المزيد من التمويل للأونروا.

ولطالما أيدت ملديف إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام ووئام، كونها الحل الناجع الوحيد لقضية فلسطين. إن حكومة ملديف وشعبها يقفان بقوة وحزم إلى جانب الشعب الفلسطيني.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد جلسة المناقشة اليوم. في البداية، أود الإعراب عن تقديري للعمل الذي قامت به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الوعي بالحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما نؤكد من جديد تضامننا مع الشعب الفلسطيني ونكرر دعمنا الثابت لحقوقه غير القابلة للتصرف على النحو المنصوص عليه في القرار 3236 (د–29)، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحق في الاستقلال الوطني والسيادة.

إن الإجراءات الانفرادية التي تتخذها إسرائيل، مع استمرار مستوطناتها غير القانونية إلى جانب عمليات الهدم والإخلاء للفلسطينيين، تشكل انتهاكات جسيمة لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. ومن المؤكد أن الاستيلاء القسري على الأراضي الفلسطينية يحرض على عدم الاستقرار السياسي، ويؤدي إلى التفكك الاقتصادي والمعاناة الإنسانية على نطاق واسع، ويحجب الآمال في السلام والاستقرار المستدامين في المستقبل.

ويعرض تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/77/35) بيانات مقلقة غاية القلق عن الوفيات والجرحى بين الفلسطينيين، خاصة النساء والأطفال، على يد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. والمجتمع الدولي ملزم أخلاقياً وقانونياً بإنهاء هذه الحالة المؤسفة. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، كانت حياة 2,2 مليون فلسطيني في قطاع غزة ورفاههم عرضة لخطر دائم. وقد حُرِموا من حقهم في السلام والحرية وتقرير المصير في مواجهة الحصار والاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان. يضمن كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي حرية التنقل داخل الأراضي المحتلة. ويقع على عاتق إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، الالتزام بالسماح للفلسطينيين بالتنقل بين الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وتمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم الاقتصادية والأسرية والدينية.

ونظراً للتحديات الهائلة التي تواجه الفلسطينيين، فإن المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الدولية هي بمثابة شريان حياة للفلسطينيين، وخاصة للاجئين، الذين يعتمدون اعتماداً كبيراً في معيشتهم على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وزيادة الدعم السياسي والمالي للأونروا وسلية من وسائل التفريج عن الفلسطينيين. ويجب أن تستمر بلا عوائق.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لن يجلب السلام إلى الأرض المقدسة. وإذا استرشدنا بالتاريخ، فحتى لو جردت إسرائيل الفلسطينيين من ممتلكاتهم وسلبتهم السلطة، فإن كل جيل قادم من الفلسطينيين سيصر على الحصول على حرياته وحقوقه الأساسية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. ولا تزال باكستان تؤيد التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية من خلال الحوار والمفاوضات التي تؤدي إلى إعمال الحق المشروع للفلسطينيين، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وندعو إلى إنشاء دولة فلسطين القابلة للحياة والمستقلة والمتصلة الأراضي على أساس المعايير المتفق عليها دولياً وحدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب اليابان عن أملها الصادق في تحقيق السلام في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، بوجود دولة فلسطينية مستقلة وتعيش وإسرائيل جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وتؤمن اليابان إيماناً راسخاً بأن حلا سلميا حقيقيا يمكن تحقيقه، لا من خلال العنف، بل من خلال الحوار فحسب، على أساس الثقة المتبادلة بين الأطراف ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعالم المتفق عليها دولياً.

وتشعر اليابان بقلق عميق إزاء الحالة في الميدان، إذ ازداد عدد الإصابات الناجمة عن العنف والاشتباكات في الضفة الغربية. إن توسيع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية، ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وينتهك حقوق الإنسان للفلسطينيين. وتكرر اليابان نداءها إلى حكومة إسرائيل لتوقف فوراً الأنشطة الاستيطانية، التي تقوض إمكانية حل الدولتين. كما تراقب اليابان عن كثب التطورات الأخيرة في أعقاب اتفاق المصالحة الموقع في الجزائر بين الفصائل الفلسطينية. إن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في فلسطين يُعدّ خطوة حاسمة نحو الوحدة الفلسطينية.

وستستمر اليابان بمواصلة دعمها للشعب الفلسطيني ما دامت التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية قائمة في فلسطين، ولا سيما في غزة. وسيصادف العام القادم الذكرى السنوية السبعين للشراكة بين حكومة اليابان ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد بدأت مساعدة اليابان للأونروا حتى قبل أن تصبح اليابان عضواً في الأمم المتحدة، ونعتقد أن استمرار الدعم للأونروا هو ضرورة إنسانية وحيوية للاستقرار الإقليمي. وفي هذا العام، قدمت اليابان ما يقرب من 30 مليون دولار من المساعدات، منها 8,3 مليون دولار من معونة المنح الطارئة المقدمة من خلال الأونروا استجابة للوضع الإنساني في قطاع غزة.

وتؤيد اليابان بقوة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومكتفية ذاتياً في المستقبل. ويأتي مؤتمر التعاون بين دول شرق آسيا من أجل

التنمية الفلسطينية، الذي أطلقته اليابان في عام 2013، في إطار هذه الجهود الرامية إلى الاستفادة من موارد دول شرق آسيا وخبراتها لدعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

وأخيراً، فإن السلام في الشرق الأوسط مسألة ذات أهمية تاريخية لاستقرار المجتمع الدولي وازدهاره، بما في ذلك اليابان. وعلى الرغم من أننا، نحن المجتمع الدولي، نواجه العديد من التحديات الصعبة، فيجب عدم تجاهل أصوات الشعب الفلسطيني، ويجب أن نواصل إيلاء أولوية عليا لمعالجة قضية فلسطين بوصفها أحد البنود الأساسية في جدول أعمالنا. واليابان، بوصفها عضواً جديداً في مجلس الأمن، ملتزمة بالمشاركة والتعاون بنشاط مع المجتمع الدولي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

السيدة بيريرا بورتيا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه لعقد هذه الجلسة العامة لتناول القضية الفلسطينية. وتؤكد كولومبيا من جديد دعمها الثابت للتوصل إلى حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، وحدود عام 1967، والاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال عملية التفاوض، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ونؤكد من جديد أهمية وضع تدابير لبناء الثقة لذلك الغرض، وندعو في ذات الوقت إلى الاحترام الكامل لحقوق جميع السكان. وتمشياً مع النهج الذي تتبعه الحكومة الوطنية لتحقيق سلام شامل داخل حدودها وخارجها، تشجع كولومبيا الأطراف على مضاعفة جهودها لمنع الأعمال القتالية في المستقبل في الشرق الأوسط، وتؤكد من جديد دعوتها إلى التحرك نحو إيجاد حل نهائي لأسباب الصراع.

وتؤكد كولومبيا من جديد دعمها لحق الشعب الفلسطيني في التمتع بتقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ومستدامة تعترف بها جميع الدول الأخرى. ولهذا السبب، شاركت كولومبيا في تقديم القرار 150/76 الذي اتخذ مؤخراً، والمعنون "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير".

وفي الختام، تؤكد كولومبيا من جديد دعمها لحق دولة إسرائيل في العيش في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

السيد القادري (المغرب): أود في البداية أن أتقدم بالشكر وخالص التقدير إلى سعادة السفير شيخ نيانغ الموقر وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدور الهام الذي تقوم به اللجنة والجهود الصادقة التي تبذلها من أجل إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

تؤكد المملكة المغربية التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي على موقفها الثابت والواضح من عدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ورفضها كل مساس بهذه الحقوق، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته الفلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة على حدود حزيران/يونيه عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في جو من الأمن والاستقرار والسلام. إن غياب الأفق السياسي للقضية الفلسطينية فتح المجال للأسف للنزاعات المتطرفة التي تدفع نحو نشر ثقافة العنف وخطاب الكراهية، مما يحول النزاع من صراع سياسي إلى صراع عقائدي قد تكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.

تولي المملكة المغربية أهمية بالغة للقدس الشريف، وتحث على ضرورة الحفاظ عليها باعتبارها أرضاً للقاء بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ورمزاً للتعايش السلمي والحوار والاحترام المتبادل، وتعتبر أن المساس بهذه المدينة وبالمسجد الأقصى من شأنه أن يقوض فرص استتباب الأمن والسلم في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في نداء القدس الذي وقعه جلالته بمعية قداسة البابا فرانسيس، بمناسبة زيارة قداسته إلى المملكة المغربية بتاريخ 30 آذار/مارس 2019 على ضرورة المحافظة على المدينة المقدسة كتراث مشترك للإنسانية، وعلى وضعها القانوني والتاريخي والديموغرافي، وعلى انفتاحها على أتباع الديانات التوحيدية الثلاث.

ما فتئ جلالة الملك محمد السادس يحرص شخصياً على العمل المقدر الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف كآلية تنفيذية

للجنة القدس في إنجاز مشاريع وبرامج ملموسة صحية وتعليمية وسكنية واجتماعية لفائدة الساكنة المقدسية، والتي تلقى كل التقدير والإشادة من لدن القيادة والشعب الفلسطينيين.

يشكل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من كل عام فرصة لتجديد الالتزام بدعم القضية الفلسطينية. ويأتي احتفال هذه السنة في سياقات إقليمية ودولية بالغة الدقة. وفي هذه المناسبة دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في رسالة التضامن التي وجهها جلالته هذه السنة إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى "النأي بهذه القضية العادلة عن المزايدات العقيمة والحسابات الضيقة التي لا تخدمها في شيء، وهي مناسبة سانحة لدعوة كافة الفرقاء الفلسطينيين للعمل بروح الفريق الواحد لبناء مؤسسات فلسطينية قوية بقيادة أخينا فخامة السيد محمود عباس رئيس دولة فلسطين، لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق إلى الحرية والاستقلال والعيش الكريم".

في الختام، أود أن أؤكد أن المملكة المغربية ستواصل العمل على استثمار دورها التاريخي والوارد في القضية الفلسطينية والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة من أجل توفير الظروف الملائمة لإعادة إحياء المفاوضات، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): سنصوت قريباً على عدد من مشاريع القرارات (A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26)، التي يتمثل غرضها الوحيد في إلقاء كل اللوم عما يحدث في الشرق الأوسط على إسرائيل وحدها، مع إعفاء الفلسطينيين من أي مسؤولية عن وضعهم. وعاماً بعد عام، يقدم وكلاء فلسطين مجموعة من مشاريع القرارات، وعاماً بعد عام تُعتمد جميع مشاريع القرارات المشوهة تلك، مما يضمن عدم انتهاء النزاع أبداً. وفي حين تؤيد أغلبية الأعضاء هنا تلك الأكاذيب المتحيزة، فإن تلك الدول الأعضاء لا تأخذ في الحسبان ولا حتى للحظة واحدة الدمار الحقيقي الذي تنشره. فعندما يؤيدون مشاريع قرارات منحازة، فإنهم لا يساعدون الشعب الفلسطيني – بل يحولون هذه المؤسسة ويحولون أنفسهم إلى شركاء في حرب الجهاد الفلسطينية بغية تدمير أي فرصة للمصالحة.

وشأنه شأن أي نزاع، لا يمكن حل هذا النزاع إلا بطريقة واحدة فقط، وهي جلوس الجانبين إلى طاولة المفاوضات، و – يا للمفاجأة – يقدم كلا الجانبين تنازلات متبادلة. ومع ذلك، في كل مرة يُطرح أي اقتراح للسلام على الطاولة، كما يتذكر جميع الأعضاء، يرفضه الفلسطينيون رفضاً مطلقاً. ويرفضون حتى التفاوض أو التزحزح شبراً واحداً عن مطالبهم الشائنة، والتي إذا لُبيت فستضمن تدمير الدولة اليهودية. ولم يكن هذا الرفض المستمر ليكون أسلوب عملهم من دون مساعدة الأمم المتحدة أو من دون دعم أعضائها. فبفضل دعمهم التلقائي، يتمكن الفلسطينيون من المضي في طريقهم المدمر. وعندما يجلس الأعضاء في هذه القاعة ويصوتون باستمرار مؤيدين لمشاريع القرارات الفلسطينية الملتوية، فما هي الرسالة التي يعتقدون أنهم يوجهونها؟ هل يعتقدون أنهم من خلال التنفيذ الأعمى لكل ما يطلبه الفلسطينيون منهم، فإنهم سيهرعون عائدين إلى طاولة المفاوضات؟ بالطبع لا. فبتأييد مشاريع القرارات التي تستهدف إسرائيل وتدينها وتشوه سمعتها، يقول الأعضاء للفلسطينيين إن طريقهم في التحريض وتمويل الإرهاب طريق مجدٍ حقاً. ويمكنهم الاستمرار في قتل الإسرائيليين الأبرياء ومقاطعة أي حوار أو مفاوضات فيما يواصل المجتمع الدولي الوقوف وراءهم. فكيف يمكن للأعضاء أن يتوقعوا من القيادة الفلسطينية أن تتنازل عن أي من مطالبها السخيفة فيما يُعتمد كل مشروع من مشاريع قراراتهم السخيفة؟ إذا أراد الأعضاء حل النزاع، فعليهم التوقف عن دعم تلك الأكاذيب. وقد حان الوقت لوقف هذا الجنون اليوم.

واليوم، نصوت على خمسة مشاريع قرارات أخرى تهاجم إسرائيل. ومع ذلك، وفي إطار مشاريع القرارات تلك، وضع الفلسطينيون بنداً يوضح فهمهم الملتوي للواقع جلياً أمام الجميع. ومن المحزن أنه يُتَوَقّع من الأعضاء مساعدتهم في تشويه التاريخ وتشويه الحقيقة. وتتضمن مشاريع القرارات هذه الآن طلبا لإحياء الذكرى

السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء دولة إسرائيل بعقد حدث رفيع المستوى في هذه القاعة. وبطبيعة الحال، لن يكون هذا الحدث احتفالاً بإسرائيل، بل إحياء لما يسمى بالنكبة، أو الكارثة – كارثة جلبها الفلسطينيون على أنفسهم بعدوانهم بشن حرب ضد إسرائيل وكارثة يديمها العالم العربي حتى يومنا هذا برفضه دمج أحفاد اللاجئين من تلك الحرب نفسها في المجتمع العربي، واستخدامهم – بمساعدة الأعضاء – كأدوات سياسية. وأود أن أطلب من الأعضاء أن يحاولوا أن يتخيلوا أن بلدان المجتمع الدولي تحتفل بيوم استقلالها بأن تصفه بأنه كارثة. يا له من عار. لقد تحدث معي العديد من الأعضاء شخصياً عن مشكلة اللاجئين، معترفين بأنه لا توجد فرصة لعودة الملايين من أحفاد اللاجئين الفلسطينيين – وهم 5.5 مليون شخص، كما هو عددهم حالياً – إلى إسرائيل. وهذا الطلب ليس ظالماً فحسب، بل يعرف الأعضاء جميعهم أنه سيدمر إسرائيل فوراً وبشكل كامل، ولكنهم يخشون تكرار قول تلك الحقيقة علناً. لماذا يجب أن تكون الأمم المتحدة دائما بيتاً للأكاذيب؟

ومع ذلك، وبما أننا نتناول موضوع النكبة واللاجئين الآن، أود أن أذكر الحقائق التاريخية وراء تلك النكبة الكاذبة وأذكر الأعضاء بالنكبة الحقيقية. ففي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 – قبل 75 عاماً بالضبط من يوم أمس – صوتت الجمعية العامة لاتخاذ القرار 181 (د-2)، المعروف أيضاً بخطة التقسيم. وفي ذلك القرار، أظهر المجتمع الدولي تأييده لإقامة دولة يهودية إلى جانب دولة عربية. وقبل شعبي، الشعب اليهودي، ذلك القرار دون تردد، لكن العرب والفلسطينيين لم يقبلوه. وحاولت خمسة جيوش عربية، مع العرب الذين يعيشون في إسرائيل، تدميرنا وإبادتنا. ولكن ذلك لم يكن نهاية محاولات القضاء على الدولة القومية.

فبعد يومين من قيام إسرائيل، كان العنوان التالي هو العنوان الرئيسي في صحيفة نيويورك تايمز. لم يكن نص العنوان: "العرب في خطر جسيم في جميع الأراضي اليهودية". بل كان: "اليهود في خطر شديد في جميع الأراضي الإسلامية". بدأت الدول العربية وإيران على الفور طرد اليهود الذين يعيشون في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى مر السنين، اقتُلعت مئات الآلاف من العائلات اليهودية من منازلها وسُلبت مقتنياتها الثمينة وأملاكها وطُردت بالقوة من البلدان التي عاشت فيها لآلاف السنين. إن تلك الطوائف اليهودية لم تتمرد على قرار المجتمع الدولي. ولم تحاول إبادة شعب آخر. كانت جريمتها الوحيدة هي كونهم يهوداً. هذه هي النكبة الحقيقية، الكارثة التي ارتُكبت ضد الشعب اليهودي والتي تجاهلها هذا الجهاز لعقود. انظروا إلى هذه العائلة التي طُردت. توقفوا عن تجاهل النكبة اليهودية.

من الجنون أن يطلب نفس الجانب الذي بدأ العنف دعم الأعضاء في تشويه التاريخ، ولكن الأمر أكثر سخافة أن يكون هذا العدد الكبير جدا منهم على استعداد لإقرار هذا الجنون. أين هو الحد؟ فمتى ستقول هذه الهيئة: لقد طفح الكيل؟ إن النفاق هنا لا يعرف حدوداً والتحيز المؤسسي ضد الدولة اليهودية لا مثيل له حقاً. ومع ذلك، فبالإضافة إلى إدانة إسرائيل ظلماً، فإن كل دولة عضو تدعم تلك الأكاذيب تساعد أيضاً في إدامة النزاع. يجب ألا تُقبل الأكاذيب الفلسطينية بعد الآن على المسرح العالمي، تماماً كما يجب على هذه الهيئة أن تتوقف عن السماح للفلسطينيين بالتحكم فيها. وأحث جميع الأعضاء على الكف عن دعمهم الأعمى للتشهير الفلسطيني والتوقف عن التصويت مؤيدين لتلك الافتراءات الخطيرة.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اجتمعنا هنا على مدار عقود لمعالجة قضية فلسطين، ومع ذلك فإن استمرارنا في الاجتماع هنا عاماً بعد عام يدل على فشلنا كمجتمع عالمي. وبينما تمكنا من إحراز تقدم في معالجة مسائل مهمة أخرى في الجمعية، لا تزال قضية فلسطين بلا حل. ومن واجبنا الأخلاقي الملح إيجاد حل لشعب فلسطين. ويجب ألا نفرق بين معاناة الفلسطينيين ومعاناة الشعوب التي تواجه نزاعات في أجزاء أخرى من العالم، حظيت باهتمام الجمعية العامة في الماضي القريب.

إن من غير المقبول أن يستمر الشعب الفلسطيني في تحمل معاناة شديدة عاماً بعد عام على مدى عقود. فخلال هذا العام وحده،

قتلت السلطة القائمة بالاحتلال مئات المدنيين الفلسطينيين، وكثير منهم من الأطفال، فيما أصيب آلاف آخرون بجروح. ولم تؤد التكاليف الاقتصادية للقيود التي تفرضها إسرائيل، كما أشار الأمين العام عن حق، إلا إلى زيادة معاناة شعب فلسطين. ومن ناحية أخرى، تجني السلطة القائمة بالاحتلال مكاسب اقتصادية هائلة غير عادلة من موارد الشعب الفلسطيني.

وقد دعونا المجتمع الدولي في مناسبات عديدة إلى العمل معاً لمعالجة المشكلة الأساسية – وضع حد فوري للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع. ويكرر وفد بلدي اليوم تلك الدعوة ويود التأكيد على ثلاث نقاط.

أولاً، في غياب حل سياسي، يجب أن نواصل تقديم الدعم للشعب الفلسطيني. وبينما يرزح شعب فلسطين في قبضة السلطة القائمة بالاحتلال ويعاني اقتصاده من الكبت، فإن وسائله للبقاء على قيد الحياة محدودة، ناهيك عن وسائل التنمية، مما يجبره على الاعتماد اعتماداً كبيراً على المعونة. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. فالأونروا بالنسبة لملايين اللاجئين الفلسطينيين هي شريان الحياة ومصدر الأمل. ومن جانبنا، وبالإضافة إلى المنح والمساعدة الإنسانية، تواصل إندونيسيا تقديم الدعم من خلال تيسير التجارة وبناء القدرات والمنح الدراسية والتدريب.

ثانياً، يجب أن نضع حدا لشعور السلطة القائمة بالاحتلال بالإفلات من العقاب وأن نحاسبها. وتأسف إندونيسيا للتوسع المستمر في المستوطنات غير القانونية وعمليات الهدم والإخلاء والقيود التي تحرم أبناء الشعب الفلسطيني من حقوقهم المشروعة. وعلاوة على ذلك، فإن تزايد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وعزل الشعب الفلسطيني الذي تمارسه السلطة القائمة بالاحتلال يشكل سياسة فصل عنصري ويجب وضع حد له. وتدعو إندونيسيا إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، الذي أسفر عن تدهور خطير في الحالة الإنسانية. ولا يمكننا الاستمرار في رؤية تلك الأعمال تتفشى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيما ندعو إلى المساءلة في حالات ظلم في أجزاء أخرى من العالم. ولذلك، يجب تأييد الطلب الموجه إلى محكمة العدل الدولية بإصدار فتوى بشأن الآثار القانونية للاحتلال المستمر.

ثالثاً، ثمة حاجة إلى نقلة نوعية لإحياء عملية السلام المتوقفة. ونحث جميع الأطراف المعنية على استئناف مفاوضات متعددة الأطراف ذات مصداقية، على أساس حل الدولتين وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً. وإلى أن يتحقق ذلك التطلع، يجب أن ندعم كل جهد للدفاع عن حل الدولتين. ويجب أن نرفض الإجراءات التي قد تبعدنا أكثر عن حل الدولتين المتفق عليه والمقبول دولياً بوصفه الخيار الوحيد القابل للتطبيق. ويشمل ذلك المحافظة على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. ولا يقل أهمية عن ذلك أن تحافظ فلسطين على الزخم باتجاه المصالحة الوطنية وأن تواصل تعزيز مؤسساتها الوطنية.

وفي اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي احتفلنا به أمس، أعاد المجتمع الدولي تجديد التزامه بحل قضية فلسطين. ويجب أن نحول ذلك الالتزام إلى عمل بغية ضمان أفق سياسي لتلك الأزمة التي طال أمدها. وإندونيسيا على استعداد لتقديم مساعدتها ودعم جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم لشعب فلسطين.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بشأن قضية فلسطين بهدف تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتأتي هذه الجلسة في وقت مناسب، حيث احتفلنا أمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

تعرب جنوب أفريقيا عن دعمها الثابت لشعب فلسطين فيما يسعى إلى ممارسة حقه الذي لا يمكن دحضه في تقرير المصير. وقبل 75 عاماً، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، اتخذت الجمعية العامة القرار 181 (د-2)، الذي أصبح يعرف باسم قرار التقسيم.

ونص ذلك القرار على إنشاء دولة يهودية ودولة عربية في فلسطين، مع اعتبار القدس كياناً منفصلاً في إطار نظام دولي خاص. ومن بين الدولتين اللتين كان ينبغي إقامتهما بموجب ذلك القرار، لم تظهر إلى حيز الوجود سوى دولة واحدة حتى الآن. ويقيم ما مجموعه 8 ملايين فلسطيني في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967. وحتى الآن، شيدت إسرائيل بشكل منهجي أكثر من 180 مستوطنة وبؤرة استيطانية على أراض استولت عليها من الشعب الفلسطيني. ويعيش أكثر من 000 700 إسرائيلي في مستوطنات بُنيت على أنقاض الممتلكات الفلسطينية التي هُدمت ودُمرت. وتعرب جنوب أفريقيا عن استيائها الشديد لاستمرار الوضع الراهن ولأن تحقيق حل الدولتين يبدو أملاً كاذباً، على الرغم من توافق الآراء الدولي. إن عملية التفاوض بين إسرائيل ودولة فلسطين مسألة تتعلق بدعوة الطرفين إلى رسم طريق للمضي قدماً. غير أن قادة إسرائيل ما زالوا يعربون بوضوح عن تحفظاتهم بشأن التزامهم بحل الدولتين.

ويؤكد تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/77/35) استنتاجات تقرير "لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل"، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان (انظر A/77/328). فقد خلص كلا التقريرين إلى أن التمييز ضد الفلسطينيين واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية منذ عام 1967 هما السببان الرئيسيان للتوترات المستمرة وعدم الاستقرار والنزاع في المنطقة. ولذلك، يمكن لأي دولة عضو أن ترى بوضوح مكامن جذور النزاع. واستمرار التوسع في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وعمليات الطرد وهدم وتدمير الممتلكات الفلسطينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة هو تكتيك وقح وغير قانوني من جانب إسرائيل لتغيير التوازن الديمغرافي للقدس الشرقية وطابعها ووضعها لصالح أغلبية يهودية. وعلاوة على ذلك، فإن فرض إسرائيل لنظام الفصل العنصري، المشار إليه بالتفصيل في عدة تقارير صادرة عن منظمات دولية وإسرائيلية وفلسطينية لحقوق الإنسان، والذي يتجلى من خلال فرض سياسات صارمة تحرم الشعب الفلسطيني من حريته وكرامته وحقوقه، يضعف أي احتمال لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

إن البيئة العدائية التي أوجدتها السلطة القائمة بالاحتلال لا تشجع على تهيئة مناخ موات للحوار البناء والسلام. ويؤدي التهديد المستمر لسبل عيش الفلسطينيين من خلال عمليات الإخلاء القسري والهدم إلى زيادة التوترات، مما يثير حلقة من العنف ويطيل أمد انعدام الأمن وعدم الاستقرار. ولا يوجد أي وجه شبه بين خطاب وطريقة عمل إسرائيل وأية محاولة حسن نية نحو حل النزاع الذي طال أمده. بل إن الممارسات والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية تلحق أبلغ الضرر بالحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ولذلك، تؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً الطلب الموجه إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر على وجه الاستعجال فتوى بشأن ممارسات إسرائيل وأنشطتها الاستيطانية، مع مراعاة قواعد القانون الدولي ومبادئه، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وفتوى المحكمة المؤرخة 9 تموز/يوليه 2004.

وتشعر جنوب أفريقيا ببالغ القلق إزاء تزايد مستويات العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية، التي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا الفلسطينيين. ومع اقتراب عام 2022 من أن يكون العام الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، لا يمكننا أن نغض الطرف عن البيئة المتقلبة التي يواجهها الفلسطينيون. والعدوان العسكري الإسرائيلي يشكك في إحساس إسرائيل بالإنسانية والتعاطف. ويعاني الفلسطينيون من صدمات نفسية من دورات العنف المتكررة. وعندما تدعي دولة عضو أنها تدافع عن أراضيها بقتل الأطفال الأبرياء وتشويههم وسجنهم، فيمكننا القول بلا تردد بأننا، بوصفنا دولاً أعضاء، بحاجة إلى إعادة تقييم مسؤولياتنا عن التمسك بالميثاق والمثل العليا للجمعية العامة. وقد جاء قتل الجيش الإسرائيلي لشيرين أبو عاقلة بدم بارد في وقت سابق من هذا العام ليبين مرة أخرى العدوان الذي يواجهه

الفلسطينيون على أيدي السلطات الإسرائيلية. ولا يمكن أبداً قبول التخويف أو خلق شعور بأن أولئك الذين ينقلون المعلومات سيدفعون حياتهم ثمناً لذلك، مما ينشر ثقافة الخوف وقمع الحقيقة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن ذلك.

في الختام، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد الحاجة الماسة إلى تنشيط العمل الدولي وإيجاد حلول جديدة في إطار النظام الدولي للتصدي للتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني. ويجب أن نكثف الدعوة إلى العمل الدولي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي، لإيجاد حل يقوم على تسوية عادلة وقوانين عادلة قائمة على الحقوق. ويجب علينا السعي، بوصفنا المجتمع الدولي، إلى إيجاد حل ييسر المساواة والإنصاف لجميع الذين يحق لهم العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين. وفي غياب ذلك، لن يتحقق الأمن والكرامة والازدهار.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي الإعراب عن خالص امتنانه للأمين العام على التقرير (A/77/35)، فضلاً عن جهوده الدؤوبة من أجل التوصل إلى حل طال انتظاره لقضية فلسطين.

بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أمس، أكد رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد دعمه الكامل لاستقلال دولة فلسطين وسيادتها وللتوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، مع احترام حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير، وكذلك لتحقيق حل الدولتين بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة والقانون الدولي.

لا تزال قضية فلسطين أقدم قضية معلقة على جدول أعمال الأمم المتحدة. وعلى مدى العقود السبعة الماضية، عُقدت اجتماعات عديدة واتُخذت قرارات لا حصر لها في محاولة لضمان الاحترام الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ومع ذلك، فإن تطلع المجتمع الدولي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة وحريتها لم يتحقق، فيما استمر الشعب الفلسطيني في مواجهة تحديات اجتماعية واقتصادية وإنسانية. ولذلك، سيكون من الأهمية بمكان أن يزيد المجتمع الدولي من جهوده لتمكين الشعب الفلسطيني من التغلب على الصعوبات العديدة وضمان سلامته ورفاهه بشكل عام.

ولا يزال الوضع الميداني مقلقاً، ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء النزاع والعنف المستمرين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. كما يواصل الوضع في غزة التدهور نتيجة لأنشطة الاستيطان غير القانونية وتدمير الممتلكات والمؤسسات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهدها لتجنب زيادة تفاقم الحالة الهشة أصلاً واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتهيئة بيئة مواتية بقدر أكبر للسلام والأمن.

وتتشاطر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الرغبة المشتركة في تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط، وهو أمر حيوي ليس للمنطقة فحسب، بل للسلام والأمن الدوليين عموماً. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للجهود المتضافرة الرامية إلى معالجة قضية فلسطين ومسألة سيادة دولة فلسطين وللنضال المشروع للشعب الفلسطيني من أجل الكرامة والعدالة وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولة فلسطين المستقلة والقابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل داخل حدود معترف بها دولياً.

وتشيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على دورها الحاسم في ترسيخ أساس الأمل للفلسطينيين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ودعمها الثابتين لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين الذي يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحريته.

السيد شريف (تونس): تجتمع الجمعية العامة اليوم لمناقشة البند المعنون، "قضية فلسطين"، في مناسبة متجددة لتأكيد مدى التزام المجموعة الدولية بدعمها الثابت للقضية الفلسطينية العادلة، انسجاماً مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الدعم الدولي الواسع لمطالب الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال واستعادة حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، تواصل القوة القائمة بالاحتلال على امتداد عقود تحدي الشرعية الدولية والاستهتار بالقانون الدولي.

وتعكس التقارير المعروضة على أنظار الجمعية العامة استمرار الانتهاكات الإسرائيلية وتدهور الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتفاقم حجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال واستمرار سلطته في ممارساتها القمعية والسياسة التوسعية والعدوانية في غياب أي نوع من أنواع المساءلة.

أحيت تونس يوم أمس مع سائر المجموعة الدولية اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. (انظر A/AC.183/PV.409). وبهذه المناسبة توجه سيادة رئيس الجمهورية، السيد قيس سعيّد للمنتظم الأممي ببيان تضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، يشرفني أن أقتبس منه ما يلي:

”تجدد تونس تأكيد موقفها الثابت الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق في نضالاته المشروعة من أجل إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أراضيها على حدود سنة 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

”كما تؤكد مجدداً على أنه لا يمكن أن يعم السلام إلا باستعادة الحق الفلسطيني الذي لا يمكن أن يسقط بالتقادم أبداً. وأمام طول أمد هذه المظلمة وما رافقها من معاناة مستمرة للشعب الفلسطيني الأعزل، على مدى أكثر من سبعة عقود من الزمن، تؤكد تونس على أن الأوان قد حان ليسترد الأشقاء الفلسطينيون حقوقهم كاملة في تقرير المصير والاستقلال والكرامة.

”كذلك تعرب تونس عن عميق ارتياحها لنجاح مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية بالجزائر في توحيد الصف وتحقيق المصالحة الفلسطينية باعتبارها شرطاً أساسياً لمواجهة الاحتلال وإبلاغ الصوت الفلسطيني الواحد والموحد للمجموعة الدولية ودفع جهود التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية.

”وفي ظل الصعوبات الاقتصادية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن تونس تحث كافة الفاعلين الإقليميين والدوليين على العمل على رفع مستوى الاستجابة الإنسانية لمساعدة الشعب الفلسطيني على مجابهة تداعيات التضييقات الاقتصادية للاحتلال، لا سيما في قطاع غزة المحاصر، وتأثيرات جائحة كوفيد-19 والتحديات العالمية المستجدة.

”وتشيد تونس في هذا السياق بالدور الحيوي الذي تضطلع به وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين ودعم الاستقرار في المنطقة، وتجدد التأكيد على ضرورة أن يظل الحق الفلسطيني في صدارة الأجندة الدولية، من منطلق مسؤولية المجموعة الدولية عن ضمان احترام القانون الدولي ودعم القضايا العادلة. وتدعو في هذا الإطار إلى مضاعفة الجهود وتسريعها من أجل خلق أفق للسلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية“.

ختاماً، تؤكد تونس دعمها للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتثمن دورها في مساعدة الشعب الفلسطيني على استرداد حقوقه المسلوبة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه. وسيواصل بلدي من منطلق عضويته في هذه اللجنة المساهمة في دعم جهودها وبرامجها، وفقاً للوصاية المنوطة بعهدتها.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، تود غيانا أن تعرب عن تقديرها لعمل السفير شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال، وجميع أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأن تشكرهم على تقديم التقرير السنوي للجنة إلى الجمعية العامة (A/77/35). ويعرب وفد

بلدي أيضاً عن تقديره لجهود الأمين العام أنطونيو غوتيريش ويشكره على تقريره (A/76/299) ومذكرته اللاحقة (A/77/295).

نجتمع مرة أخرى اليوم وقضية فلسطين لم تُحل بعد. ولا تزال غيانا تشعر ببالغ القلق لأن هذا النزاع المستمر منذ عقود لا يزال يحرم الشعب الفلسطيني من التمتع بأبسط الحريات المكفولة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وما فتئت الحالة الراهنة تسهم بإلحاح وباستمرار في تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للشعب الفلسطيني. إن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومناقشة اليوم يُذكّران تذكيراً صارخاً بأننا فشلنا وأن تسوية قضية فلسطين لا يمكن تأجيلها إلى ما لا نهاية.

ويساورنا القلق إزاء تصاعد العنف، الذي أسفر عن وفيات وإصابات وتدمير للبنية التحتية. ولن تؤدي تلك الأحداث إلا إلى تعميق الجمود في هذه الأزمة التي طال أمدها. وتدعو غيانا إلى وقف جميع الأعمال القتالية وتحث الأطراف على اتخاذ خطوات عاجلة نحو حل المسائل السياسية المعلقة التي تشكل لب النزاع.

ومن المؤسف للغاية أنه طوال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز تقدم في تحقيق حل الدولتين، على الرغم من توافق الآراء الدولي السائد. وتؤمن غيانا، كالغالبية العظمى من البلدان، إيماناً راسخاً بأن السبيل العملي الوحيد للمضي قدماً في حل قضية فلسطين يتمثل في الحوار البناء وحل الدولتين التفاوضي. ولذلك، فإن عملية السلام المتوقفة وعدم وجود مبادرات جديدة للنهوض بنضال الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير يثيران قلقاً عميقاً. وتشدد غيانا على الحاجة الفورية إلى وضع حد للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة للاحتلال المفروض على الشعب الفلسطيني. وندعو المجتمع الدولي، حتى ونحن نتعهد ببذل جهودنا، إلى زيادة جميع الجهود اللازمة وبذلها جماعياً من أجل إنهاء الاحتلال حتى يتمكن إخواننا وأخواتنا الفلسطينيون من العيش في سلام وكرامة. كما تحث النرويج الفصائل الفلسطينية على مضاعفة جهود المصالحة وتحقيق الوحدة السياسية والإدارية.

نرى أن التغييرات في المنطقة تخلق فرصاً جديدة. ونناشد البلدان التي حسنت علاقاتها مع إسرائيل أن تكفل أن يشمل التعاون الجديد الشعب الفلسطيني أيضاً وأن يعود بالنفع عليه.

وعلاوة على ذلك، تشعر النرويج بالقلق إزاء انخفاض المساعدة الخارجية للفلسطينيين، بما في ذلك للسلطة الفلسطينية، كما هو الحال فيما يتعلق بالنقص المستمر والخطير في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فلا يوجد بديل للأونروا لضمان تلبية الحقوق والاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

في الختام، أود أن أكرر التزام النرويج بحل الدولتين. وندعو الطرفين إلى الالتزام بإجراء حوار هادف واتخاذ إجراءات ملموسة على أساس الاتفاقات القائمة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونشجع جميع مؤيدي حل الدولتين على المساعدة في إعادة الطرفين إلى مسار التوصل إلى اتفاق دائم. والنرويج مستعدة لدعم جميع الجهود البناءة.

السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن قضية فلسطين. كما أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها (A/77/35) والأمين العام على مذكرته (A/77/295) بشأن هذا البند من جدول الأعمال. كما أعرب عن تقديري للدعم المتواصل الذي تقدمه شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لولاية اللجنة. تمشياً مع موقفنا الثابت والمبدئي، شاركنا في تقديم جميع مشاريع القرارات الأربعة في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26)، ونتطلع إلى نجاح اعتمادها. وقد احتفلنا أمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.409) وأكدنا من جديد دعمنا الثابت لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين على أساس حل الدولتين، داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتخاذ الجمعية العامة القرار 181 (د-2) والذكرى السنوية الخامسة والخمسين للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى. ومما يؤسف له أننا نشهد استمرار الاحتلال غير المشروع والأنشطة العدوانية والمميتة ضد إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، بما في ذلك اعتماد العديد من القرارات في الجمعية العامة ومجلس الأمن، لا تزال انتهاكات السلطات الإسرائيلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مستمرة، مما يجعل الوضع محفوفاً بالمخاطر. ويظل الحل العادل بعيد المنال.

وتقدر بنغلاديش عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونشيد بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في تنفيذ أنشطتها المخططة لعام 2022، لا سيما في مجالات بناء الوعي؛ وحشد الأوساط الدبلوماسية؛ والتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات منظومة الأمم المتحدة؛ وبناء قدرات المسؤولين في دولة فلسطين. كما نشيد أيضاً بعمل إدارة التواصل العالمي، لا سيما في تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين.

ولا عجب أن تقرير اللجنة يُظهر استمرار قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، من خلال استخدام القوة المميتة المفرطة واستمرار البناء والتوسع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستمرار الحصار الجوي والبري والبحري المفروض على غزة. وتبعث الانتهاكات المستمرة والمنهجية للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من جانب قوة الاحتلال الإسرائيلية على الأسى الشديد.

وفي هذا الصدد، نشير إلى دعوة اللجنة إلى إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة في جميع الحوادث التي تنطوي على استخدام مفرط للقوة وخسائر في أرواح الفلسطينيين، بما في ذلك مقتل الصحفية الفلسطينية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات الإسرائيلية احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك الوضع التاريخي والقانوني الراهن في جميع أنحاء باحات المسجد الأقصى، ويجب أن تضمن قدرة المسلمين على أداء العبادات وممارسة شعائرهم الدينية بسلام.

كما نُذكّر بأن اللجنة قد حثت مجلس الأمن والجمعية العامة على ضمان تنفيذ معايير السلام القائمة منذ زمن طويل والتي أكدتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وقرار الجمعية العامة 11/74 المتخذ في عام 2019.

ويساورنا قلق عميق إزاء التمييز في حصول الفلسطينيين على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والكهرباء. ولا يمكن معالجة الحالة الإنسانية المحفوفة بالمخاطر معالجة كاملة من دون إيجاد حل عادل وقابل للتطبيق لهذه الأزمة. وما دامت الأنشطة الإسرائيلية غير الشرعية مستمرة، فإن علينا أن نضمن تقديم تلك الخدمات الأساسية للفلسطينيين دون انقطاع. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية تزويد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بتمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في ميادين العمليات الخمسة، على النحو الذي أوصت به اللجنة. يجب ألا يضطر جيل بعد جيل من الفلسطينيين للتعايش مع النزوح المستمر والتعذيب والصدمات. ومن مسؤوليتنا المشتركة ضمان حياة كريمة وآمنة لهم، فضلاً عن إزالة التوترات المستمرة وعدم الاستقرار في المنطقة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تنهض لتنفيذ قراراتها. وفي هذا الصدد، نشير إلى توصية المُقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، الواردة في تقريرها الأخير (A/77/356) بشأن وضع خطة في الجمعية العامة لإنهاء الاحتلال الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري.

في الختام، أود التأكيد مجدداً على التزام بنغلاديش الثابت بقضية فلسطين ودعمها للنضال العادل لأشقائنا وأخواتنا الفلسطينيين.

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أعبر عن شكر وفد بلدي لسعادة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني للحقوق غير القابلة للتصرف، السفير شيخ نيانغ، على التقرير الصادر (A/76/35) وترحيبنا بصدوره.

لا تزال قضية فلسطين هي أقدم قضية عرفتها أروقة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من صدور عشرات القرارات عن هذه المنظمة، فإن المجتمع الدولي لم يُظهر بعد الإرادة السياسية لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني التي استمرت لأكثر من 70 عاماً.

وهنا، نعيد التأكيد على الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترداد حقوقه المشروعة، بما في ذلك الحق المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية التي وضعت خارطة الطريق للحل النهائي في إطار حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967. ونؤكد هنا على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بممارسة مسؤولياته لإلزام إسرائيل باحترام قرارات المجتمع الدولي المتعلقة بإنهاء احتلالها للأراضي العربية في فلسطين والجولان ولبنان.

إنه لمن المؤسف أن تظل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني وتمارس أفظع أشكال الجرائم، إلى جانب استخدام القوة المفرطة ضد شعب أعزل. إن استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية، بالرغم من صدور العديد من القرارات التي تطالب بوقف الاستيطان، لهو انتهاك واستهتار واضح بالمجتمع الدولي. ومن هنا، تطالب المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه توفير الحماية للشعب الفلسطيني وإعادة حقوقه المسلوبة. كما نجدد رفض المملكة العربية السعودية واستنكارها لخطط وإجراءات إسرائيل التي تستهدف مصادرة منازل الفلسطينيين وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، واقتحام ساحات الحرم القدسي الشريف وانتهاك حرمته ومحاولة طمس هويته العربية والإسلامية. إن هذه الإجراءات الإسرائيلية العدوانية ستؤدي إلى تقويض فرص السلام.

كما أن سياسة بناء المستوطنات والتوسع الاستعماري التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية كفيلة بتدمير التعايش السلمي. كما أن الإجراءات الأحادية الجانب التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية ستؤدي إلى الإخلال بالأمن والاستقرار في فلسطين بشكل خاص، والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بشكل عام. وإن أفضل الطرق لتحقيق الأمن والاستقرار هو استئناف المفاوضات لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف. إن الموقف التاريخي للمملكة العربية السعودية وقياداتها عبر الأزمنة هو موقف داعم للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، ويقوم على مبدأ أن القضية الفلسطينية هي قضية أساسية وجوهرية في السياسة الخارجية للملكة، وستظل قضية فلسطين محوراً أساسياً حتى يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه وأرضه ويتحقق هدف إنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على ما يقومون به من جهود بالرغم من المخاطر والظروف الصعبة في الأرض الفلسطينية المحتلة جراء إجراءات تضييق الخناق التي تقوم بها سلطات الاحتلال. ولذا، تدعو المملكة لتضافر جميع الجهود الدولية لتوفير الدعم اللازم للأونروا لتقوم بأعمالها الإنسانية في الأرض المحتلة. ويفخر بلدي بأن يكون أحد أكبر الدول المانحة لوكالة الأونروا والذي يأتي تجسيداً لحرص المملكة العربية السعودية على دعم القضية الفلسطينية وحقوق شعبها الفلسطيني الشقيق وتلبية احتياجاته الأساسية.

ختاماً، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم وتبني مشاريع القرارات (A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26) التي تقدمها جمهورية السنغال الشقيقة تحت هذا البند.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنواصل المناقشة بعد ظهر اليوم الساعة 15/00 في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة 13/05.